الدستور العثماني ١٩٠٨ والرأي العام في بيروت وجبل لبنان (من خلال الصحافة اللبنانية)

عبد الرؤوف سنّو*

الملخص

أعلن السلطان العثماني عبد الحميد الثاني، في ٢٣ تموز من العام ١٩٠٨، إعادة العمل بالدستور أو "المشروطية" التي قيّدت سلطاته بتعيين حكومة دستورية على نسق الحكومات الأوروبية الأخرى، وجعلت حُكمه يخضع للقانون الأساسي الذي سبق أن عطَّله في ١٣ شباط ١٨٧٨. ومنح الدستور عند صدوره المواطنين العثمانيين المزيد من الحرّيات، بهدف الحدّ من الحُكم المُطلق الذي كان قائمًا، حتى ذلك الحين، كما انتخاب ممثليهم إلى "مجلس المبعوثان".

تطرح هذه الدراسة إشكالية رئيسةعن تقبّل الشعب العثماني الدستور وفهمه إيّاه واستعداده له، في ضوء أمّيته وثقافته السياسية المتخلّفة وغياب الحياة الديمقراطية والمؤسّسات. أما الفرضيات الثلاث، فهي:

- تأييد مسلمي مدينة بيروت الخاضعين للحُكم العثماني الدستور بحماسة، واعتباره هبة من السلطان، والقول إنّ الحياة الدستورية ليست شيئًا جديدًا على الإسلام الذي نادى بمبدأ الشورى. في المقابل، قبله مسيحيو بيروت بحذر، كانطلاقة جديدة نحو العدالة والمساواة.
- اعتبار الصحافة البيروتية أنّ مسؤولياتها تقتضي توعية الناس بالنسبة إلى أهمية الدستور، وما يترتب عليه من حقوق لهم وواجبات عليهم.

* الجامعة اللبنانية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، abdelraufsinno@hotmail.com

- رفض ماروني للدستور في متصرّفية جبل لبنان لانتخاب نوّاب إلى "مجلس المبعوثان"، على اعتبار أنّ الدستور يقضي على الاستقلال الذاتي الذي تحقّق للجبل منذ العام ١٨٦١. وقد قاد الرفض حزب "الجامعة اللبنانية".

بناء عليه، سوف يتناول البحث مسائل أساسية تحت عناوين عدّة؛ وهي:

- المناخ العام في السلطنة عند إعادة العمل بالدستور، عثمانيًّا وعربيًّا.
- ردود فعل كلّ من الرأي العام في بيروت وجبل لبنان عليه ودرجة وعيهم به.
- دور الصحافة في توعية الجمهور بشأن الحرّية والمساواة المسؤولتين.
- مسألة تشكيل الدستور إطارًا للوحدة الوطنية.
- الممانعة المارونية للدستور ولإرسال مندوبين من جبل لبنان إلى "مجلس المبعوثان" وأسبابها، والانقسام الذي حصل فيه بين دروزه وموارنته.

الكلمات المفاتيح : الدستور، الصحافة البيروتية، الحياة الدستورية، السلطان العثماني، الرأي العام في بيروت وجبل لبنان.

١– المناخ العام في السلطنة من إعادة العمل بالدستور

جاءت إعادة العمل بالدستور بتأثير مسألتين: الأولى: الأوضاع السياسية والاجتماعية والعسكرية في مختلف أنحاء السلطنة العثمانية خلال القرن التاسع عشر؛ من هزائم عسكرية وتغلغل اقتصادي أوروبي وتدخّل سياسي في شؤونها الداخلية، وانتشار الفساد، وتفشّي التعصّب الديني والقومي بين مكوّنات المجتمع العثماني، وانهيار مالية الدولة وتراكم ديونها وإعلان إفلاسها، وخسارتها ولايات لها في البلقان وفي آسيا والبلاد العربية.

[١] عند إعادة العمل بالدستور، لم تبق سوى ألبانيا في البلقان خاضعة للحُكم العثماني.

والثانية: عملية الاتصال بالغرب والاقتباس منه طوال القرن التاسع عشر، وتطوّر التعليم في السلطنة، والحركات الإصلاحية التي نشأت في البلاد.

وقد دفعت الأوضاع التي أشرنا إليها معارضي السلطان عبد الحميد الثاني إلى تشكيل الجمعيات وإنشاء الصحف وعقد المؤتمرات والندوات في خارج البلاد، بهدف إسقاطه أو فرض "المشروطية" عليه. أما في داخل السلطنة، فتأسّست جمعية سرّية باسم "الاتحاد العثماني" العام ١٨٨٩، التي تحولّت إلى سياسية باسم "تركيا الفتاة"، ثم إلى جمعية "الاتحاد والترقي" ، وذلك بهدف إسقاط السلطانّ عبد الحميد الثاني. وتعزّز حضورها بانضمام عدد كبير من ضباط الجيش العثماني الثالث في البلقان إليها.

وفي نيسان العام ١٩٠٨، شهدت السلطنة انقلابًا في سالونيك بمقدونيا، قام به الضباط المنتسبون إلى جمعية "الاتحاد والترقي" المحظورة، الذين أجبروا السلطان، في ٢٥ تموز، على إعادة العمل بدستور ١٨٧٦، وجرى تكليف الصدر الأعظم الأسبق كامل باشا الحائز ثقة الجمعية بتشكيل حكومة، عُهد إليها الإشراف على إجراء انتخابات لمجلس النوّاب العثماني (المبعوثان). فانتقلت البلاد من عهد قديّم إلى عهد جديد. لكن "الاتحاد والترقي" سرعان ما بدأت تعمل وفق سياسة مركزية شديدة، بعدما أخذت فكرة "الطوارنية" (القومية التركية) تستحوذ عليها. كما بدأت الجمعية تعمل، في الوقت ذاته، من أجل الإمساك بالبلاد وجعل الانتخابات تسير لصالحها.

قوبل إعلان الدستور، بتأييد شعوب السلطنة، وأقيمت المهرجانات والاحتفالات الشعبية التي شارك فيها المواطنون على اختلاف أديانهم ومذاهبهم وطبقاتهم الاجتماعية. وفي إسطنبول، صباح يوم ٢٥ تموز، صدرت

---

[٢] مرّت جمعية "تركيا الفتاة" بثلاثة أدوار: الأول بين تأسيسها العام ١٨٨٩ والعام ١٨٩٧، ونشطت في داخل البلاد، إلى أنْ فرّ أعضاؤها البارزين إلى الخارج بعد انقضاح أمرها وتوقف عملها؛ الثاني بين ١٨٩٧ و١٩٠٦، حين تزّعمها أحمد رضا والداماد محمود باشا ونجلاه الأمير صباح الدين والأمير لطف الله، ونشطت من مقرّاتها في باريس وجنيف والقاهرة؛ والدور الثالث، بعد عودتها إلى السلطنة العام ١٩٠٦. لكن فرض الدستور على السطان عبد الحميد الثاني حصل على يد "جمعية الاتحاد والترقي" التي أسّسها مصطفى كمال من ضباط في سالونيك. نقولا زيادة، من مقدّمة كتاب: (رامزور، ١٩٠٨، ص ١٢–١٣).

الصحف تعلن نجاح الانقلاب، وسط السرور والحماس في شوارعها التي امتلأت بالجماهير، وبإلقاء الخطب الثورية الرنانة (رامروز، ١٩٠٨، ص ١٤). أما السلطان عبد الحميد الثاني، فارتأت جمعية "الاتحاد والترقي" تركه يحكم، بعدما غللته بالدستور، وسبب ذلك تعلّق الناس به بصفته "خليفة" (رامروز، ١٩٠٨، ص ١٦).

وبعد مرور أربعة شهور من انطلاق تلك الأحداث، في أيلول العام ١٩٠٨، أُعيد نشر قانون الانتخابات، وهو القانون الانتخابي الذي سبق أنْ أصدره "مجلس المبعوثان" الأول في حزيران العام ١٨٧٧، وأُجريت الانتخابات بموجبه العام ١٩٠٨. وقد اقترنت فكرة الدستور بأفكار الحرّية والمسؤولية الفردية وحقوق الانسان. ونصّ القانون على أنْ يجري انتخاب أعضاء "مجلس المبعوثان" باقتراع سرّي من مرحلتين؛ ينتخب في المرحلة الأولى الناخبون الذكور، ممن أتمّوا الخامسة والعشرين من العمر، الناخبين الثانويين الذين ينتخبون، في المرحلة الثانية، النوّاب، على أساس أنَّ يمثل كلُّ عضو خمسين ألفًا من السكّان. واشترط الدستور على أعضاء "مجلس المبعوثان" أنْ يكونوا من التابعية العثمانية ويتقنوا اللغة العثمانية، ولا يجمعوا بين عضوية المجلس ووظيفة حكومية أخرى، وذلك وفق مبدأ الفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية الذي لا يجيز الجمع بين النيابة والوزارة (الملاح، ٢٠١٤). وبالنسبة إلى بلاد الشام، تقرّر أنْ يُرسل سنجق بيروت مندوبين اثنين إلى "مجلس المبعوثان، مسلمًا ومسيحيًا، فيما تنتخب متصرّفية جبل لبنان مندوبين أحدهما مسيحي والآخر درزي.

أُعيد العمل بالدستور في مناخ من الوعي القومي العربي للنُخب من الجمعيات التي نشطت منذ الثمانينيات من القرن التاسع عشر، في سياق المطالبات بحفظ حقوق الأمّة العربية في إطار "الرابطة العثمانية"، كـ "جمعية بيروت السرية" التي سعت إلى الاستقلال الذاتي لسورية ولبنان العام ١٨٨٠، أو "جمعية حفظ حقوق الملّة العربية" خلال العام التالي، التي دعت إلى التخلّص من الحكم العثماني وأن تُستبدَل به السيادة العربية (سنّو، ١٩٩٨، ص ٧٢–٨٠). وفي العام ١٩٠٦، بدأت "جمعية النهضة العربية" في دمشق تعمل سرًّا، ثم علنًا بعد إعلان الدستور. بعد التاريخ الأخير، توالى إنشاء الجمعيات العربية.

وبين العامين ١٩٠٨ و١٩١٣ أسّس أفراد من الجالية العربية في اسطنبول "جمعية الأخاء العربي العثماني" و"المنتدى العربي" و"جمعية الإصلاح لولاية بيروت" و"القحطانية" و"العهد". فكانت الأولى لموازرة "الاتحاد والترقي"، والثانية للحفاظ على حقوق العرب في السلطنة، والثالثة سرية للوصول إلى ثنائية حكم عربية–تركية، فيما الرابعة على نسق "القحطانية" من حيث مطالبها، وضمّت ضباطًا عربًا، فيما الخامسة مناصفة بين المسلمين والمسيحيين، وتمخّض عنها "المؤتمر العربي الأول في برايس العام ١٩١٣(رامروز، ١٩٠٨، ص ١٩-٢٠، ٢٤-٣١).

نشير إلى أنه قبل سنوات قليلة من الانقلاب على السلطان عبد الحميد الثاني، أطلق المفكّر العربي عبد الرحمن الكواكبي من منفاه في مصر صيحة مدوّية بدعوته إلى تعريب الخلافة بنقلها من العثمانيين إلى العرب بوصفهم أصحاب الحقّ فيها، استنادًا إلى نسبهم القرشي (الكواكبي، ١٩٩٥، ص ٧٧-٨١). وقد حاول السلطان احتواء القومية العربية لدى سكّان بلاد الشام والعراق بالدعوة إلى "الجامعة الإسلامية" والتضامن تحت قيادته، في وجه الاستعمار (سنّو، ١٩٩٧، ص ١٠٤-١١١).

٢- بيروت والدستور: هبة السلطان!؟

- موقف الرأي العام

على أثر إعلان السلطان عن إعادة العمل بالدستور، قام الضباط العثمانيون في بيروت بالإمساك بزمام الأمور، وأرغموا الوالي ناظم باشا على إخلاء السراي في الساحة الحميدية، وطردوا المأمورين والموظفين "الحميديين" (الرجعيين)، وتسلّموا وظائفهم، بانتظار أنْ ترسل الآستانة بدلاء منهم. وحدث الشيء ذاته في مدينتي طرابلس واللاذقية (لبكي، ص ٦-٧). ولتحقيق أهدافهم، عمد أنصار الدستور إلى التقرّب من الحُكم العثماني الجديد، ومن جمعية "الاتحاد والترقي"، والمشاركة في المظاهرات والاحتفالات المؤيّدة له، والتودّد إلى

---

[٤] يتمضّن الكتاب نصّ كتاب "أم القرى" الذي عرض فيه الكواكبي آراءه السياسية في مسألة انتقال الخلافة من العثمانيين إلى العرب، ص ٧٧- ٨١.

[٥] "الحركات الشعبية في متصرّفية جبل لبنان إثر إعلان الدستور العثماني سنة ١٩٠٨"، مخطوطة غير منشورة وضعها بتصرّفي صديقي البروفسور الراحل جوزيف أنطوان لبكي رحمه الله.

القائد العسكري العثماني (الدراغون) المقيم في بيت الدين، وتحريضه على المتصرّف يوسف باشا الذي أخذ بداية موقفًا سلبيًّا من الدستور. وتركزت الدعوات في بيروت على الاستفادة من صدور الدستور من أجل تأسيس الجمعيات العلمية والخيرية والمدارس والنهوض باللغة العربية. ورأت صحافتها أنَّ من واجبها أنْ تُعضد التجارة والصناعة والزراعة وتنشّطها، ويُصبح السوريون أمّة تتمتّع بحقوقها، وبالحميّة والنشاط (ثمرات الفنون، ١٧ آب ١٩٠٨).

وكتب رفيق العظم، أحد كبار المعارضين لنظام عبد الحميد الثاني، ساخرًا من الذين يحترمون الدستور في الشكلِ ويقولون: عاش الدستور وعاش الجيش وعاش الأحرار، مطالبًا بتقدير الدستور والحرص عليه وحمايته واحترامه، و"أنْ نكون يدًا واحدة في صيانته وحفظه، ونحترمه لا بتحية الجيش وتمجيده، بل بتعزيزه بكلِّ نفس لنا وتعضيده، نحترم الدستور لا بذكره وشكره، بل بالعمل لنبرهن للعالم أننا أمّة تحترم الحرّية والدستور، فتطلب من غيرها أنْ تحترمها بحقّ وعدل". والدستور كما جاء في مقال آخر للعظم، ليس لإيقاظ الأمّة كلَّ أربع سنوات مرّة واحدة لانتخاب المندوبين، ولا أنْ يكون للدولة مجلس نيابي ومجلس أعيان، وأنْ تنتقل السلطة من يد حاكم مطلق إلى مجلس منتدب، وإنما أنْ تنطلق يد كلّ فرد من أفراد الأمّة، فيعرف كلّ عثماني أنه مسؤول عن شؤون بلاده، و"أنّ له من تلك الشؤون ما للوزير الكبير والأمير الخطير وصاحب التاج والسرير. ذلك سرّ الدستور بالأمم". وختم العظم: "وبذلك تنتفع الأمم من دستورها والقوانين الأساسية في بلادها" (ثمرات الفنون، ٣ آب ١٩٠٨).

وبعدما تحدّثت صحيفة "ثمرات الفنون" عن إيجابيات الدستور الاقتصادية، اعتبرت أنه أنعش روح النشاط في النفوس والإقدام على المشروعات المفيدة، وأوقف حركة الهجرة، وأعاد الثقة إلى أصحاب رؤوس الأموال في أوروبا كي يقوموا بالاستثمار في الدولة العثمانية ويمدّوها بالأموال (المشرق، ١٩٠٨). وتوقعت صحيفة "لسان الحال" الأرثوذكسية ألا تبرز فوائد الدستور ومنافعه إلّا بعد أنْ تترسّخ أقدام المجالس النيابية، ويتعوّد أعضاؤها الخوض في المسائل، وتمضي عليها فترة طويلة يمكن معها الوصول إلى الإصلاحات

الإدارية والنظرة في حاجات المواطنين (لسان الحال، ١٤ آب ١٩٠٨). وأضافت أنَّ العثمانيين كانوا يحسدون أوروبا على دستورها، ومصر على إطلاق حرّيتها، ويتمنّون لو يتاح لهم الدخول في ذلك النعيم، أو الوقوف على عتبة أبوابه. واعتبرت الصحيفة أنّ العثمانيين، بفضل الدستور الجديد، أصبحوا اليوم محسودين لا حاسدين (لسان الحال، ٨ آب ١٩٠٨).

ومن ناحيتها، رأت جريدة "الحرّية" أنّ صدور الدستور هو يوم ميلاد الوطن ويوم ميلاد الأمّة، وهو اليوم الذي أكّدت فيه الأمّة العثمانية إمكانية حُكم نفسها بنفسها وأهليتها للحياة. وأضافت: "حريّ بهذه الأمّة التي بُعثت فيه من قبرها وسجلت على صفحته سجل فخرها أنْ ترفع شأنه (الدستور) فوق كلّ عيد وتقدّس ذكره إلى الأبد" (الحرّية، ١٩٠٩). وتوقعت "ثمرات الفنون" أنْ يحصّن الدستور الجبهة العثمانية الداخلية ويقوّي السلطنة ويجعلها تتصدّى للدول الأوروبية التي طبّقت الدساتير وتوسعت استعماريًّا على حساب البلاد الإسلامية (ثمرات الفنون، ٣ آب ١٩٠٨). والمعروف أنّ معظم حروب السلطنة ضدّ أوروبا، كانت تُخاض بمجتمع تعدّدي منقسم على نفسه، يتطلّع نصفه نحو أوروبا المسيحية، ويئن نصفه الآخر المسلم تحت نير القهر والظلم (سنّو، ١٩٩٦ ص ١٠٨-١٤٩؛ سنّو، ١٩٩٧، ص ٨٥-١٣١). ومن جهتها، كتبت صحيفة "الهدى" لنعوم مكرزل من نيويورك تقول عن الدستور: "هو تهذيبكم. هو تجارتكم. هو صناعتكم. هو سعادتكم. هو ثروتكم. هو راحتكم وشرفكم. هو عرضكم المصون. هو مجدكم الواسع. هو ملككم المعتبر الجانب. هو حياتكم كأناس مخلوقين على صورة الله ومثاله، فهل تعلمون؟" (الهدى، ٥ ب ١٩٠٨).

وعقب إعادة العمل بالدستور، لم يحدث تباين شديد في مواقف سكّان مدينة بيروت الخاضعة للحُكم العثماني. فخرجوا في مظاهرة احتفالًا به، وتجرّؤوا للمرّة الأولى على تسمية الموظفين الفاسدين من مدنيين وعسكريين، مطالبين بعزلهم؛ حتى الولاة منهم. وقد أيّدته عامّة المسلمين، وبخاصّة السنّة منهم، معتبرة أنه منحة من خليفتهم السلطان العثماني وصدر بإرادته؛ فجرى تصوير السلطان على أنه "رئيس الأحرار" الذي يحظى بشعبية كبيرة لديهم، بسبب مقاومته التغلغل الأجنبي في السلطنة، وجعله الإسلام محور سياستيه الداخلية والخارجية (الجامعة الإسلامية) (لسان الحال، ١٥ أيلول ١٩٠٨). وإنّ تعطيل الدستور العام ١٨٧٨،

حدث قصدًا بسبب عدم استعداد الشعب العثماني في تلك المرحلة لدخول العهد الدستوري، وفق الصحافة الإسلامية البيروتية.

وتحدّثت الصحف البيروتية عن عناق بين الشيخ المسلم والكاهن المسيحي أمام الجماهير، وامتلاء الساحات العامّة بالناس، وأبواب المحال والشرفات والفنادق بالأعلام والزينة واللافتات التي تمجّد السلطان على خطوته الجسورة، وتحيي في الوقت نفسه الجيش العثماني والدستور (لبنان، ٤ و٧ آب ١٩٠٨). ومن مظاهر الاحتفالات، وبمبادرة غير مألوفة، حضور وفود إسلامية من حي السرايا إلى محلة الجميزة المسيحية، حيث تبادل أتباع الديانتين التهاني وجدّدوا عهود الإخاء (لسان الحال، ١ آب ١٩٠٨). وجرى تشبيه بيروت بسوق عكاظ لكثرة المسيرات والاحتفالات وإلقاء الخطب الحماسية والأناشيد والقصائد وعزف الموسيقى العسكرية، وأشهرها الاحتفال في ميدان سباق الخيل في بيروت، وفي الحديقة الحميدية في ساحة البرج. وجرى، كذلك، كيلُ المديحِ للسلطان وإلقاء علماء دين ومفكرين وصحافيين الأشعارَ؛ ومنهم: الشيخ علي اليوسف صاحب جريدة "المؤيَّد" المصرية الذي صودف وجوده في بيروت، وأحمد طبارة، صاحب جريدة "الاتحاد العثماني"، والمفكر الأمير شكيب أرسلان، وإسكندر العازار وشعراء آخرون. وفي الإسكندرية، ألقى المربّي والأديب اللبناني أنيس المقدسي خطابًا قال فيه: "ليبتهج العثمانيون، فقد نُشر الدستور، وجاء اليوم الذي التأم فيه شعث الأمّة العثمانية وتآلفت أعضاؤها وتآخت أجزاؤها".

ومن وحي المناسبة، علّق الزجّال اللبناني ناصيف مراد بأبيات زجلية، قال فيها (خليفة، ٢٠١٨):[٦]

أهلُ الارض بطول وعرض يقولوا تحيا الحرّية فليحيا نيازي وأنور والجيوش الشاهانيّة

وهناك أقلية من النخب الفكرية والثقافية الإسلامية أيّدت الدستور وراحت تتطلّع، في الوقت ذاته، إلى نوع من الحُكم الذاتي الذي يبرز الشخصية العربية، وذلك لمواجهة سياسة التتريك. فرأت في الدستور عهد حرّية وعدالة

[٦] خصّصت جريدة **المشرق** عددها الثاني لسنتها الثانية عشرة (العام ١٩٠٩) بعرض صفحات من الشعر العربي كُتبت من وحي مناسبة صدورالسدتور الجديد.

ومساواة، وأنّه يؤدّي إلى تماسك الجبهة الداخلية، فتتقوّى الوحدة الوطنية والدولة، وتتمكّن من مواجهة مخطّطات الخارج (ثمرات الفنون، ٣ آب ١٩٠٨).[٧]

وقد أفسح الدستور وما وفره من حرّية القول والتعبير، المجالَ أمام ظهور الجمعيات العربية بعد إعلانه، كالجمعية القحطانية، و"جمعية العربية الفتاة"، و"جمعية بيروت الإصلاحية" و"جمعية العهد"... وفي مناخ الحرّية، تكاثر عدد الجمعيات الماسونية والمحافل في بيروت، وتزايد عدد المنضمّين إليها، وتأسّس كذلك فرع لجمعية "الاتحاد والترقّي" في المدينة (الخوري، ١٩٨٣، ص ٥٤). وقد حرّضته جمعية "الاتحاد والترقي" في سالونيك على إبعاد المأمورين المعادين للدستور في بيروت عن وظائفهم بالقوّة.[٨]

وبالنسبة إلى مسيحيي بيروت، فقد أيّدوا الدستور بحذر شديد، بسبب فشل التجربة الدستورية الأولى على يد السلطان العثماني العام ١٨٧٨، كما سياسة الدولة العثمانية التاريخية تجاه الأقليات غير الإسلامية، على الرغم من صدور مرسومين عثمانيين للإصلاح خلال العامين ١٨٣٩ و١٨٥٦، فشلا في خلق مواطنة عثمانية تدمج رعايا السلطنة في مجتمع متماسك، يحدّ من تطلعات مسيحيي السلطنة نحو الاستقلال عنها.

وفي المقابل، رفضت الدستور غالبية مارونية ودرزية من سكّان جبل لبنان، على اعتبار أنه يقضي على امتيازاته واستقلاله الذاتي الذي تكرّس بإنشاء متصرفية جبل لبنان العام ١٨٦١ بحماية الدول الأوروبية.

- **التوقّعات من الدستور**

ظهر بوضوح ترحيب صحافة بيروت بالعهد الدستوري، ورأى بعضها أنَّ الدستورَ يقظة ومرحلة تحوّل حاسمة في تاريخ السلطنة، وهذا يجعل الدول الكبرى تنظر إليها باحترام. فتنفّست تلك الصحف الصعداء معتبرة انتهاء مرحلة كبت الحرّيات والرقابة الشديدة، وأنَّ لا قيود بعد الآن على القلم والنشر(لبكي، ١٩٩٥،

---

[٧] اعتبرت جريدة "**ثمرات الفنون**" أنَّ زحف الغرب على بلاد الإسـلام، هو الذي جعل السـلطان عبد الحميد الثاني يعيد العمل بالدستور.

[٨] "الحركات الشعبية في متصرّفية جبل لبنان إثر إعلان الدستور العثماني سنة ١٩٠٨"، مخطوطة غير منشورة.

ص ١٢٨). واعتبرت أنَّ الدستور مقدمّةٌ لحرّية التعبير والقول. ورأت "ثمرات الفنون" أنَّ الدستور لا يحمل شيئًا غريبًا عن الإسلام، لأنَّ الإسلام يعتمد على الشريعة والشورى (ثمرات الفنون، ٣ آب ١٩٠٨). وأضافت أنّ تقوية الدولة العثمانية من خلال الدستور هو مطلب إلهي، لأنَّ "الله يأبى إلّا أنْ يكون للإسلام وجود قوي في هذا الدور الجديد من أدوار العالم، وجعله ساطعًا في حوالك الجاهلية الأولى، سيؤدّي وظيفته كذلك في هذا الدور الجديد، دور الارتقاء الإنساني والمدنية المبنيّة على قواعد العدل والعرفان" (ثمرات الفنون، ٣ آب ١٩٠٨).

وقد واكبت الصحافة البيروتية إعادة العمل بالدستور، معتبرة أنَّ "الجهاد الأصغر" قد انتهى وبدأ "الجهاد الأكبر"، وهو جهاد العمل بالدستور على ما تقتضي به مصالح الأمّة (ثمرات الفنون، ٣ آب ١٩٠٨). ووفق تلك الصحافة، فإنَّ بيروت "لبست ثوبها القشيب وهزت معاطفها طربًا وإعجابًا، وهزجت بألحان الحرّية هزيجًا ترامت نبراته إلى ما وراء المحيط، إلى حيث تلج مسامع الغربيين، فيعلمون أنّ الشرق أصبح كاسمه مشرقًا بعد أنْ كان مغرّبًا" (لسان الحال، ١ آب ١٩٠٨). واعتبرت الصحافة البيروتية أنّ الدستور أيقظ الشرق من سبات عميق ومرحلة تحوّل سلمية حاسمة في تاريخ السلطنة والبلاد العربية؛ وأنّ الدول الكبرى لن تنظر بعد صدوره إلى السلطنة إلّا بعين الاحترام (لبنان، ١١ آب ١٩٠٨). لكن داود مجاعص، صاحب جريدة "الحرّية" رأى أنه لا يمكن الوصول إلى المرحلة المنشودة، من دون إلغاء "الامتيازات الأجنبية" المفروضة على الدولة العثمانية منذ القرن السادس عشر، لأنها تحطّ من شأنها وتكبّدها خسائر مالية فادحة (الحرّية، ٢٠ تشرين الثاني ١٩٠٩).

[٩] لم يدم ابتهاج الصحافة بالعهد الدستوري الجديد، إذ جرى تقييدها من جديد بصدور قانون الصحافة في آب ١٩٠٩.

وقالت جريدة البرق: "إنَّ ضجّات البروتيين أيقظت البلاد من رقادها؛ فقام أبناؤها قيامة واحدة يتظاهرون بالحرّية وينادون بالعدل والمساواة" (البرق، ١ أيلول ١٩٠٨). وكتب مصباح طبارة في "ثمرات الفنون" تحت عنوان "الأمل"، يقول: "ما هذه البشرى التي نزلت على قلب سوريا بردًا وسلامًا، وألبستها ثوبًا من الحياة قشيبًا، وصيّرت قنوطها أملًا ويأسها رجاءً؟" وأضاف: "إنَّ الأمنية التي أحيت بلاد الدولة العثمانية عمومًا وسوريا خصوصًا، وأيقظت كلّ عثماني من مرقده البالي ونبّهته من نومه العميق، هو ما نطق به لسان البرق بإعادة مجلس المبعوثان والعمل بالقانون الأساسي" (ثمرات الفنون، ٣ آب ١٩٠٨).

موقف البيروتين هذا، استدعى تحية من رفيق العظم الذي هنأهم "على تلك الشهامة العالية والوجدان الحساس، والنفوس الكريمة التي تضافرتم بها (أهالي بيروت) على عضد حكومتكم ونصرة دستوركم وصرتم سدًّا واحدًا في وجه الدسائس والأوهام والأباطيل، بعد أنْ فرّقت بينكم أيدي الاستبداد الماضي. فشرّفتم بذلك اسم وطنكم واسم السوري. كما أنَّ اسمكم، أضاف العظم، "أصبح محترمًا في كلّ نادٍ وعلى كلّ لسان، فهذه يدي أضعها في أيديكم، وهذه نفسي أقدمها رهنًا لإشارتكم، ولكم أنفس كثيرة مثلها من السوريين والعثمانيين، فكونوا كما أنتم أنصار الحرّية والحقّ والعدالة" (الاتحاد العثماني، ٢٩ تشرين الأول ١٩٠٨). لكن العظم طالب الجماهير، في الوقت ذاته، بالحرص على الدستور وحمايته. وفي موقف لافت له، ناشد العظم الجيش العثماني الوقوف بالمرصاد في وجه أعداء الدستور. إنَّ تأكيد دور الجيش في حماية الدستور أخذ يشقّ طريقَه منذ ذلك الحين، مرورًا بقيام تركيا الحديثة، وظلّ معلمًا من معالم الحياة السياسية التركية المعاصرة حتى قيام الرئيس أردوغان بتقليم أظافر تلك المؤسّسة.(الجزيرة، ١٩ تموز، ٢٠١٦) [١] [١] .

– التوعية بالدستور ومفاعيله

[١] كذا في الأصل والصواب: يُظاهرون أو يقومون بمظاهرة.

[١] نفّذ الجيش التركي أربعة انقلابات خلال حوالى أربعين سنة: ١٩٦٠ و١٩٧١ و١٩٨٠ و١٩٩٧. ومنذ مجيء "حزب العدالة والتنمية" إلى السلطة العام ٢٠٠٢، بدأ دور الجيش يتقلّص عبر سلسلة من القوانيين التي جعلته يخرج من الحياة السياسية ويقبع في الثكنات. وفي العام ٢٠١٦، جرت محاولة انقلابية لم تكلّل بالنجاح؛ فجرى اعتقال الآلاف من العسكريين ومحاكمتهم.

صحيح أنّ بيروت قامت بمظاهرة وعبّرت عن تأييدها لانتقال السلطنة إلى الحياة الدستورية، إلّا أنه تبين أنَّ كثيرًا من الناس العاديين لا يفقهون الدستور؛ فعند صدوره في السبعينيات من القرن التاسع عشر، لم يُتح للعثمانيين اختباره وممارسة مفاعيله، ذلك أنّ العمل به أُوقف بعد قليل بأمر من السلطان عبد الحميد الثاني، وجرى حلّ "مجلس المبعوثان". لذا، كانت هناك مخاوف حقيقية من أنْ تنعكس إعادة العمل الدستور سلبًا على شعب لم يختبر في السابق الديمقراطية أو الحياة النيابية.

إنَّ عدم وعي الشعب العثماني للدستور وبالتجربة الديمقراطية، ليس معناه، وفق جريدة "البرق"، أنْ تُعالج المسألة بحرمانه إياهما، بل بتنوير أفراده، وتمكينه من استيعابهما من أجل إعطائه القدرة على ممارسة سلطته بأفضل قدر ممكن من الوعي. لذا، اعتبرت الصحافة البيروتية أنها لسان الشعب ومدافع عن مصالحه وترجمان أفكاره وعنوان تقدّمه، وأنَّ للوطن عليها واجبات (البرق، ١٧ تشرين الأول ١٩٠٨)؛ فعملت على أنْ تكون في العهد الدستوري موجهًا للشعب، خشية أنْ يرتدّ سوء استعمال الدستور كارثة عليه. ومن ناحيته، كتب الصحافي داود مجاعص، أنّ الصحافة وُجدت لتكون رقيبًا على كلّ من تسلّم وظيفة عمومية، وعلى كلّ من نيط به أمر جماعة من الشعب، وعلى كلّ من يمكنه أنْ يؤثّر في المجموع أو في جزء منه. فعليها أنْ تكون نصيرة للشعب على كلّ قوّة داخلية وخارجية، وغير مقيّدة بالحكومة أو بحزب (الحرّية، ١١ و٢٤ تموز ١٩٠٩).

إنَّ التشكيكُ بقدرة الشعب العثماني على الاضطلاع بالمرحلة الجديدة، وكذلك نوّابه الذين سيُنتخَبون، بدأ يظهر بعد مرور أسابيع قليلة من صدور الدستور؛ فكتبت "الاتحاد العثماني": "إنَّ كثيرًا من أبناء الأمّة العثمانية، وخصوصًا في داخلياتها، لم يفقه حتى الآن معنى الدستور، ولم يدرِ ما هو، بل ظنّه البعض الامتناع عن أداء التكاليف والعشور، وظنّه آخرون أنّه قطعة من الحلوى يأكلها ويتلذّذ بمضغها" (الاتحاد العثماني، ٩ أيلول ١٩٠٨). فأبدت الصحيفة خشيتها من أنْ يتلاعب السياسيون بالشعب وتجرّه أفكارهم، وينقاد وراءهم انقيادًا أعمى، خصوصًا عندما يحين موعد انتخاب نوّاب الأمّة إلى المجالس العثمانية (البرق، ١٢ أيلول ١٩٠٨). [٢] لذا، اعتبرت صحافة

[١٢] لقد أشـــار الباحث جوزيف لبكي إلى أن أهالي الجبل كانوا منقادين بشـــكلٍ أعمى وراء زعمائهم. وأعطى مثالًا على ذلك، مظاهرة بيت الدين مطلع أيلول ١٩٠٨، حيث تمكنوا من تحويلها ضد المتصرّف يوسف باشا (لبكي، ١٩٩٥، ص ١٩).

بيروت أنّ من ضمن واجباتها الوطنية الجديدة الدفاع عن مصالح المجتمع (البرق، ١٧ تشرين الأول ١٩٠٨)، والتركيز على أنّ أهم ما في العملية الدستورية هو أنْ يحكم الشعب نفسه بنفسه؛ فهو شريك الحكومة، سواء أكانت دستورية أم مطلقة مستبدة، ومسؤوليته في الحكومة الدستورية هي أعظم منها في الحكومة المستبدة (الاتحاد العثماني، ١٩ تشرين الثاني ١٩٠٨). ورأت أنَّ على كلّ عثماني أنْ يشرح لأخيه الجاهل منافع الدستور ونتائجه عبر اللقاءات والخُطب، وكذلك عبر الصحافة، لأنها من الضروريات اللازمة للدستور، وغايتها الإصلاح، فهي لسان الشعب تنشر حقوقه وواجباته ومطالبه ومقاصد سروره وما تقترحه من الإصلاحات (الاتحاد العثماني، ٢٥ تشرين الأول ١٩٠٨).

وقد جعل هذا بعضَ الصحف البيروتية تُطالب الناس بتحكيم عقولهم والانتخاب على أساس الكفاءة والنزاهة وليس المظهر (لسان الحال، ١٠ أيلول ١٩٠٨؛ الاتحاد العثماني، ١١ أيلول ١٩٠٨). ولفتت إلى أهمّية اختيار الشعب النائب الذي سيمثّله في "مجلس المبعوثان"؛ فوضعت مواصفات له، بأنْ يكون معروفًا بأفكاره الحرّة وعقله المتنوّر، وعالمًا بكثير من الفنون، كعلم الاقتصاد والحقوق، وعارفًا بأمراض مجتمعه وأمّته، يعمل لصالحها في المجلس الذي أرسلته إليه، ويعرف قوانين البلدان الغربية وكيفية ارتقائها وسير مجالسها (الاتحاد العثماني، ١٣ أيلول ١٩٠٨).

وفي موضوع مواصفات المندوب إلى مجلس الأمّة، حذّر مفتي بيروت الشيخ عبد الباسط فاخوري من سوء الاختيار، لأنّ المسألة ليست في إرسال شخص إلى المجلس، وإنما أنْ يمثل نحو ٥٠ ألف نسمة ممن اقترعوا له، ويدافع عن حقوق الأمّة ويقوم بحاجاتها، فقال: "إنَّ الأمّة إذا لم تعن في انتخاب أعضاء المجلس المذكور، ولم ترسل من هو كفؤ وذو اقتدار على اقتحام هذا المعترك الخطير، تكون كالباحثة عن حتفها بظلفها" (ثمرات الفنون، ٧ أيلول ١٩٠٨). فبيروت، برأيه، تستطيع أنْ تحكم نفسها بنفسها، عندما ترسل نوّابًا يتكلّمون بلسانها، ويذكرون حاجاتها في مجلس الأمّة (الاتحاد العثماني، ٢٨ تشرين الأول ١٩٠٨)، فالمنتخِبون هم أمناء الأمّة، كما جاء في "الاتحاد العثماني"، التي خاطبت الناس بالقول: "أيها المنتخِبون انتخبوا لنا رجالًا أمناء على ترقّي الوطن، حُكماء محافظين على الشريعة الغراء"..."انتخبوا لنا رجالًا أحرارًا محافظين على الدستور من ذوي المعارف

بالحقائق"..."انتخِبوا لنا رجالًا عُرفوا بالحقّ، أَكْفَاء للقيام بهذا الواجب المقدّس"..."انتخِبوا لنا رجالًا جرت في جسمهم دماء الحميّة الوطنية ليهمّهم أمركم وأمرنا"..."انتخِبوا لنا رجالًا ترتقي بأفعالهم البلاد وتزدان بذكرهم صفحات التاريخ، ويبتسم باقتدارهم محيا الزمان". واعتبرت "الاتحاد العثماني" أنَّ عدم انتخاب الأصلح للمركز هذا، هو خيانة لله ورسوله والمسلمين (الاتحاد العثماني، ١ تشرين الثاني، ١٩٠٨).

ودحضًا للاعتقاد الذي ساد بأنَّ مندوب الولاية هو مندوب لمن انتخبه، أو للطائفة أو الولاية التي أوصلته إلى الكرسي النيابي، لفت الفيلسوف سليمان البستاني (١٨٥٦–١٩٢٥)، وهو الذي نقل "إلياذة" هوميروس إلى العربية وكتب مقدّمتها، وفاز في ما بعد في "مجلس المبعوثان" عن مدينة بيروت، وكان من المدافعين عن الحكم العثماني في بلاد الشام، إلى أنَّ المندوب هو للنظر في كلّ شؤون البلاد، وأنّ مصالح الأمّة العثمانية العامّة تتقدّم على مصالح الولاية التي يأتي منها (الاتحاد العثماني، ١٦ تشرين الأول ١٩٠٨). وتمكّن البستاني من إقناع الدوائر الأوروبية وغيرها، بأنَّ الدستور العثماني يُماثِل الشريعةَ العثمانية. وأسهم في وضع تقرير كان سببًا في خلع السلطان عبد الحميد الثاني (لبكي، ٢٠١٤). ومن جهته، طالب الشيخ مصطفى الغلاييني (الاتحاد العثماني، ٢٨ تشرين الأول ١٩٠٨)، والمفكّر نجيب عازوري، كلٌّ على حدة، الناس بأنْ يضعوا نصب أعينهم إصلاح القوانين الموضوعة وتحسينها، وخصوصًا القانون الأساسي "العتيق"، الذي وُضع العام ١٨٧٧. وتوقّع عازوري، وهو أحد دعاة القومية العربية وفصل الدين عن الدولة، وصاحب كتاب "يقظة الأمّة العربية"، صعوبة المسيرة الدستورية لوجود نوّاب مرتشين في المجلس وأعضاء من الحزب الرجعي، سيعملون على ضرب الدستور. فطالب بإعطاء صلاحيات لأعضاء مجالس الإدارة في الولايات لموآزرة الولاة والمتصرّفين، ومحاربة الرشوة، عبر زيادة مخصّصات أعضاء مجالس الإدارة والبلدية ورواتب الموظفين، وتخفيض مدّة الخدمة العسكرية إلى سنتين،

[١] كان مصطفى الغلايني صحافيًا ومدرّسًا في الجامع العمري في بيروت.

وألا يكون أفراد الجندية بعيدين من أماكن إقامتهم، وأخيرًا إصلاح التعليم (الاتحاد العثماني، ٨ تشرين الأول ١٩٠٨).[١]

وبعد ترشيح ١٤ شخصًا أنفسهم لمجلس المبعوثان عن ولاية بيروت، وعلى غرار ما يحصل في الوقت الراهن خلال الحملات الانتخابية لجذب الناخبين، طالبتهم صحيفتا "لسان الحال" و"الاتحاد العثماني" بالإعلان عن برامجهم على صفحات الجرائد، وأنْ يلقوا الخطب في المنتديات العامّة لتبيان معلوماتهم وإيضاح أفكارهم ومقاصدهم، وإثبات أنّهم أهلٌ للوظيفة التي انتدبوا أنفسهم لها، وتحديد ما يريدون أنْ يفعلوه خلال نيابتهم. عكس ذلك، كان يُخرج الدستور عن أهدافه ويشوّه وجه الحرّية، كما قال رفيق العظم (ثمرات الفنون، ٣ آب ١٩٠٨). لقد لفت العظم في أكثر من مقال له انتباه المنتخِبين والمرشحين للمجلس إلى أنّ أهم ما في الدستور هو إسقاط سلطة الفرد الذي كان يقود الشعب بالقوّة ويقوم مقامه. فطالب الأولين بالنظر إلى حاجة الوطن والدولة، لأنهما فوق مصلحة الأشخاص، وأنْ يكون التركيز على من يستطيع أنْ يمثّل هذه المبادئ (لسان الحال، ١٠ أيلول ١٩٠٨ و١٩ أيلول ١٩٠٨). وأضاف العظم أنّ نوّاب الأمّة سيكونون في المجلس الجديد في حالة امتحان دائم ليبرهنوا أنهم مسؤولون حقيقيون مع الحكومة يشاركونها في تحمّل المسؤوليات، لا نوّاب منتدبون ومنتَجون للحكومة أو أدواتها، كما في "مجلس المبعوثان" لعام ١٨٧٧، وهذا كان قد مكّن السلطان عبد الحميد الثاني من الإجهاز على المجلس والدستور معًا. إضافة إلى ذلك، رأى العظم أنّ المسؤولية الملقاة على عاتق نوّاب الولايات ضخمة جدًا، بسبب قدرة القوى المؤيّدة للنظام القديم على تعطيل المسيرة الدستورية (الاتحاد العثماني، ١٩ تشرين الثاني ١٩٠٨). لكنه استدرك بالقول: إنّ صفة النيابة الحقيقة لدى نوّاب المجلس الجديد، ووقوف الجيش العثماني بالمرصاد لأعداء الدستور، يشكلان حماية للحياة الدستورية الجديدة في السلطنة (الاتحاد العثماني، ١٩ تشرين

[١] وردت مقترحات نجيب عازوري في جريدة **مصباح**، عدد ٦٨٢٢، نقلاً عن: **الاتحاد العثماني**، عدد ١٥، ٨ تشرين الأول ١٩٠٨.

الثاني ١٩٠٨). إنَّ تأكيد دور الجيش في حماية الدستور، وأنْ يكون حارسًا له، كما سبق الذكر، أخذ يشقّ طريقه منذ ذلك الحين، مرورًا بقيام تركيا الحديثة، وظلّ معلمًا من معالم الحياة السياسية التركية المعاصرة.

– صحافة بيروت: الحرّية والمساواة المسؤولتان

– الحرّية والمساواة المسؤولتان

اعتبرت صحيفة "لبنان" أنّ التقدم والازدهار لا يتحقّقان إلا في ظلّ الحرّية التي نادى بها الدستور. فكتبت تقول: "نلنا الحرّية والمساواة والإخاء، فماذا ننتظر؟ إذ كنا ننتظر الضغط وحبس الأقلام والأفكار، فلا كانت الحرّية. وإذا كنا ننتظر التفريق الديني، فلا كان الإخاء. وإذا كنا ننتظر من المحاكم الميل مع الهوى والجور والرشوة وتبرئة الجاني، فلا كانت المساواة. فماذا إذًا ننتظر؟ ليس الجواب بصعب والكلّ يعرفه. ننتظر العِلم والصناعة والزراعة" (لبنان، ٤ آب ١٩٠٨). ورأت جريدة "الكوثر" أنّ تأخّر السلطنة علميًّا عن أوروبا كان سببًا رئيسيًّا لما وصلت إليه البلاد الشرقية من الانحطاط، وهذا جعلها تعتمد على الغرب. فطالب صاحبها بشير رمضان بالتعليم الإلزامي لتجاوز تخلّف السلطنة في النواحي العلمية (الكوثر، ١٨ تموز ١٩٠٩). وكان هناك إجماع على أنّ الحرّية بشكلٍ عام هي التي تحقّق طموحات الشعوب في الرقي والازدهار، وأنها ليست منحة من البشر، بل هي حقّ طبيعي منحه الله للإنسان ليتسنى له التصرّف بالحقوق العائدة له وبالصورة التي يراها مناسبة، ضمن دائرة تعقّله والأصول الشرعية والآداب الموضوعة، ومن دون تهوّر وتطرّف ولا اندفاع في الخير والشرّ على حد سواء، وأخيرًا ألّا تكون الحرّية وسيلة للانتقام (لسان الحال، ١ آب ١٩٠٨ و١٧ آب ١٩٠٨).

من هنا، طالبت "ثمرات الفنون" الشعب بالابتعاد عن التعصّب والحماسة والانفعال، وأنْ يعرف كيف يضبط نفسه (ثمرات الفنون، ٣ آب ١٩٠٨ و١٤ أيلول ١٩٠٨)، ويستعمل الحرّية باعتدال، ويعرف متى ينتهي حقّه ويبدأ

[١] إنّ التشديد على دور الجيش العثماني في حماية الدستور، لم يكن دعوة تركية فحسب، بل إنّ نخبًا عربية دعت إلى ذلك. انظر على سبيل المثال، كلمة الشيخ علي اليوسف في بيروت أثناء الاحتفالات بالإعلان عن الدستور (لسان الحال، ٣ آب ١٩٠٨). وهذا ما رددته بدورها جريدة ثمرات الفنون: (ثمرات الفنون، ٣ آب ١٩٠٨).

حقّ غيره ولا يضرّ بالآخرين، وأنْ يقوم بالواجب عليه للمجموع حتى يتمّ التضامن بين الجميع. وفي إشارة إلى أنّ الشعب هو الذي يتحمّل مسؤولية ما آلت إليها حرّيته؛ من غضّ الطرف عن أن يغتصبها أفراد وسلطات، قالت الصحيفة ذاتها إنّ المشكلة الأزلية في أنّ الفرد لم يعرف في الأساس كيف يحافظ على حرّيته، أو لم يقدر على ذلك، فاغتصبها الأقوياء من الضعفاء وتوارثوها إلى أنْ تكونت من الشعوب أممٌ، وشكّلت لها حكومات، فكانت المغتصبة تراثًا للحكام في صورة السلطة والجبروت. علاوة على ذلك، حذّرت الصحافة البيروتية قرّاءها من أنّ الحرّية هي سلاح إنْ أُعطي لعاقل عرف كيف يستعمله ومتى يستعمله وبمن يستعمله، وإنْ أُعطي لأحمق، أضرّ بنفسه وبمحيطه، وإنْ أُعطيت لقوم يجهلونها، اتخذوها وسيلة للمنكرات وآلة للإضرار بأنفسهم وقومهم. وإنْ أُعطيت لقوم عقلاء، اتخذوها خير سبب لترقية الأوطان (الاتحاد العثماني، ٢٤ أيلول ١٩٠٨). ورأت "ثمرات الفنون" أنَّ أهم معاني الحرّية أنْ "ينام الإنسان على بساط الراحة، أمينًا على نفسه، على عرضه، أمينًا على ماله غير خائف أنْ يسلبه أحد هذه الثلاث" (ثمرات الفنون، ٣ آب ١٩٠٨).

واعتبرت الصحيفة نفسها أنّ الدولة العثمانية يمكن أنْ ترتقي وتنجح إذا أُحسن استعمال الحرّية، فيكون الفرد حرًّا في جميع أفعاله شرط عدم الاعتداء على حرّية الآخرين. وأضافت: "من كان يسرق كمية معينة، لا يحقّ له الآن باسم الحرّية أنْ يتمادى في السرقة، ومن كان يجرّد خنجره ليلًا، لا يحقّ له أنْ يستلّه نهارًا (لسان الحال، ١ آب ١٩٠٨). لذا، وصفت إحدى الصحف الحرّية بأنها "كلمة ترتاح إليها النفوس وتنبسط لها القلوب وتتعشّقها الأوهام قبل الأحلام، وهي والعبودية والاسترقاق ضدّان، وهي لولا وجود الضغط والظلم والاستبداد وتسلّط القوي على الضعيف، لم ينشدها الناس ولم يكونوا ليعرفوا لها اسمًا، كما أنه لولا وجود الحرارة وفقدانها لما علم الناس ما هو البرد، ولولا التعب لما ارتاح الناس إلى الراحة". وخلصت الجريدة إلى "إنّ الحرّية بيد الجاهل كالسيف بيد الأعمى" (المهاجر، ٤ نيسان ١٩٠٨).[١]

[١] عنوان المقال "الحرّية"، وقد طبع خطأ "الحربة".

وعلى ما يبدو، لم تكتفِ الصحافة بتوجيه الشعب إلى أهمية استعمال الحرّية بشكلٍ سليم. فاعتبرت صحيفة "الحرّية" أنّ هناك مسؤولية تقع على الصحافة في "ضبط" الحرّية، بعدما نهجت بعض الصحف عقب صدور الدستور إلى القدح والذمّ والشتائم؛ ووجدت "أنّ من واجب الصحافة أنْ تدافع عن كلّ مبدأ صالح ونبذ كلّ شيء طالح" (الحريّة، ٤ كانون الأول ١٩٠٨). كذلك، قامت الصحف بتوجيه العاملين في الصحافة إلى أنهم بمنزلة الدماغ من الإنسان، فهم الذين يساعدون السياسة على راحة الجمهور وردعه عن المنكرات بطريقة اختيارية، عبر النصح والتوجيه والتحذير (لسان الحال، ١٥ أيلول ١٩٠٨). لذا، طالبتهم بالاستفادة من مُناخ الحرّية لطرق كلّ موضوع إصلاحي، وتسديد سهام أقلامهم ومحكم كلامهم إلى الفساد لاستئصاله، ليبرهنوا للعالم أنّ العثمانيين أمّة حيّة (البرق، ١ أيلول ١٩٠٨). ومن المهجر في مدينة نيويورك، اعتبرت صحيفة "الهاجر" "أنّ حرية كلّ رجل صحافي تنتهي عند ابتداء حرية غيره من الصحافيين" (المهاجر، ٢٩ شباط ١٩٠٨).

وفي مسرحيتين غير مسبوقتين في عهد عبد الحميد الثاني، حاول بعض الفنانين والأدباء ترجمة الحرّية قولًا وعملًا؛ فكانت الأولى بعنوان "الحرّيّة" التي تتعرّض للدكتاتورية والحُكم المطلق في أثينا، وكيف تداعيا عندما ثُلمت وطأة الظلم على المتنوّرين والشعب (البرق، ٢ تشرين الأول ١٩٠٨). أما المسرحية الثانية، فعرضتها "جمعية الجامعة الإسلامية" في بيروت بعنوان "أرواح الأحرار"، ومثّلت حالة الدولة العثمانية قبل الدستور من الشقاء والبؤس، وكيف نالت الدستور. وفي فصل المسرحية الأول، عُرضت حالة الاضطهاد السياسي وكيف كان يُقبض على الناس ويُحكم عليهم بالإعدام أو النفي (الاتحاد العثماني، ٢١ تشرين الأول ١٩٠٨).

- **مناهضة التعصّب بالوحدة الوطنية**

اعتبرت "لسان الحال" أنَّ التعصّب هو الذي يفرّق الكلمة والقلوب، فدعت إلى التلاقي الوطني؛ لـ"يصبح الجميع إخوانًا في الوطنية يتضافرون على إنجاح البلاد وإسعاد العباد، فلا يقول هذا إني مسلم ولا ذلك إني

[١] ذكرت **لسان الحال** أنه في العهد الحيمدي، كانت هناك رقابة على الصحف والتأليف؛ فيمنع استعمال لفظة "فتاة" خشية أن يكون المقصود جمعية "تركيا الفتاة"، ولا كلمة "جمهور" أو "ثورة" أو "حرّية". (لسان الحال، ٨ آب ١٩٠٨).

مسيحي، بقصد تفريق الكلمة وتباعد المبادئ والقلوب، بل يكون الكلّ وطنيين عثمانيين ينضمّون إلى الهلال ويتفيؤن بظلّه الظليل" (لسان الحال، ٣٠ تموز ١٩٠٧ و٣١ تموز ١٩٠٨). وطالبت جريدة "لبنان" باستئصال التعصّب من الكبار والصغار معًا، وأنْ يكون الكبار قدّوة الآخرين في سلوكهم الوطني، عبر تأليف الجمعيات الوطنية بعيدًا من التعصّب، وتأسيس أحزاب سياسية بعيدة من الطائفية، حتّى يُكفل صهر أبناء الطوائف معًا في وحدة وطنية، فلا يُفرق النصراني عن المحمدي ولا اليهود عن الدروز، ولا طائفة كلّ دين عن شقيقاتها. وطالبت الصحيفة بأنْ يتباحث المتنوّرون في شؤون وطنهم ويتفاهموا، فتنبثق الوطنية من تفاهمهم كدين وطني مقدّس. وخاطبت الصحيفة الناس بالقول: "نريد أمّة واحدة لوطن واحد، ولا يتمّ ذلك إلّا بالغنى بالعِلم والصناعة والزراعة، ولا تُنتج هذه إلّا بتأييد الحرّية والمساواة والإخاء. ومتى توفّر الغنى، توفرت قوّة الدولة وقوّة الجيش الذي هو سياج الوطن" (لبنان، ٤ آب ١٩٠٨).

ورأت صحيفة "الهدى" أنَّ مسؤولية بناء وطن للجميع تقع على عاتق الدولة، وهذا يقتضي العمل على التعليم والتثقيف والتعليم بروح وطنية ومنع المدارس الأجنبية من التبشير والتعصّب (الهدى، ٢٧ تموز ١٩٠٨). واعتبرت "المهاجر" "أنّ العِلم هو مصدر كلّ قوّة في العالم، وإنْ خطر المال ببال البعض منكم، وقال في نفسه: أية قوّة أعظم من المال؟ أجيبه: العلم، لأنّ المال الذي شرّفه الله تعالى حتى سماء ربنا، ليس له وجود إلا نتيجة العِلم. فالمال لا يأتي بدون علم، ومتى أتى لا تمكن المحافظة عليه بدون عِلم". [٨] وطالبت صحف أخرى، بأنْ يحصل المواطنون، المسلمون والمسيحيون على حد سواء، على تعليم واحد يؤدّي إلى توثيق روابط العاطفة الوطنية بينهم، حتّى يشكّل حماية للدستور (ثمرات الفنون، ١٠ آب ١٩٠٨؛ الاتحاد العثماني ٢٩ تشرين الأول ١٩٠٨).

[١] "صورة الخطاب الذي ألقاه صاحب هذه الجريدة بدعوة خصوصية في احتفال جمعية تهذيب الشبيبة السورية في بيروت" (المهاجر، ٢٧ حزيران ١٩٠٨).

واللافت، هو تحذير الصحافة من دور رجال الدين في إثارة التعصّب، بسبب تأثيرهم في المجتمع الطائفي. هذه الدعوة إلى نبذ التعصّب، جعلت أحد الخطباء في مهرجان حديقة الحميدية في بيروت يدعو إلى أمّة واحدة "يكون المسلم مسلمًا في جامعه، والمسيحي مسيحيًا في كنيسته" (لسان الحال، ١ آب ١٩٠٨)، فيما دعت "ثمرات الفنون" إلى التآلف والتحابّ والسعي جميعًا في سبيل مصلحة الوطن الواحد التي لا تختلف باختلاف المذاهب والأديان، ولا تلتفت إلى الماضي وتستعيده في الحاضر والمستقبل (ثمرات الفنون، ٣ آب ١٩٠٨)، وأنْ يحصل جميع المواطنين على تعليم واحد يؤدّي إلى توثيق الوحدة الوطنية. وطالبت "ثمرات الفنون" بنشر التعليم وتعميق ثقافة الديمقراطية ومفهوم الوحدة الوطنية، وبأنْ يحكم الشعب عبر مؤسّسات منتَخَبة؛ من سياسية وبلدية واختيارية، والاعتراف بحقوق المواطن، فضلاً عن حرّية الرأي والصحافة والأحزاب وتطبيق العدالة والأمن. وقد وصفت "ثمرات الفنون" المشهد غير الطائفي في بيروت بعد صدور الدستور، بأنه تعبير عن وحدة وطنية لا سابق لها، وكتبت: "فلا فرق بين المسلم وغير المسلم، ألسنة الجميع تهتف بأعلى صوتها "الإخاء العثماني"، و"الاتحاد والوفاق"، "فليحيا الإخاء، فليحيا الاتحاد" (ثمرات الفنون، ٣ آب ١٩٠٨).

هذا التلاقي شجّع فتاة مسلمة وشابًا مسيحيًا على ترجمة الوحدة الوطنية بالزواج، وهذا أدى إلى قتل أهلِ العروسِ العريسَ، وإصابة العروسِ بجروح، فتعكّر صفو التآلف الوطني. فعلّق الشيخ أحمد طبارة صاحب "الاتحاد العثماني" في مقال بعنوان: "الدين والحرّية"؛ مستهجنًا دفاع إحدى الصحف عن العروسين، وقال: إنّ القانون الأساسي جعل الإسلام دين الدولة، وما يخالف أحكام الدين فهو لاغٍ، وكأنه لم يكن، وهو مخالف للشريعة. ورأى: "أنّ حرّية الأديان هو أنْ يكون كلّ إنسان حرًّا في دينه الذي يدين به بلا مراقب ولا ممانع، لا أنْ يخرق حرمة الأديان وخصوصًا دين الدولة الرسمي". لكن طبارة استدرك قائلًا: "نعم إنّ قتل الرجل المسيحي وجرح المرأة المسلمة من قبل الأهل، هو أمر لا يرضاه الدين، وهو توحّش ظاهر، وكان يكفي أنْ يُمنع الرجل أو يؤدّب بواسطة الحكومة إنْ أصرّ، وأنْ تمنع المرأة كذلك" (الاتحاد العثماني، ٢١ أيلول ١٩٠٨).

٣– جبل لبنان والدستور: مخاوف وممانعات – انقسامات وتوتّرات

بينما انخرطت بلاد الشام في العهد الدستوري الجديد، وانتخب سنجق بيروت ممثّليّه إلى "مجلس المبعوثان" في أيلول ١٩٠٨، وهما رضا الصلح وسليمان البستاني، طلبت وزارة الداخلية العثمانية من متصرّف جبل لبنان العمل على إجراء انتخابات للمندوبين إلى "مجلس المبعوثان"، باعتبار أنّ الصلاحيات المعطاة للمتصرّفية في برتوكول العام ١٨٦١ لا تتعلّق بسنّ القوانين، وإنما بمسائل إدارية (لبنان، ٢١ كانون الأول ١٩٠٨).

– المخاوف المارونية: آراء ومواقف

صحيح أنّ مجلس الإدارة في جبل لبنان قَبِلَ بالدستور العثماني، بتاريخ ٣ أيلول ١٩٠، ووافق على الاشتراك بمجلس المبعوثان، شرط ألّا تتعارض قراراته مع بروتوكول الجبل، إلّا أنه مع تراجع شعور ألفرحة بصدور الدستور، أدرك غالبية سكّان جبل لبنان، الموارنةُ والدروز، أنّ الموضوع لا يتعلّق بالدستور فحسب، بل بمفاعيله، فقد اعتبرت وزارة الداخلية العثمانية أنَّ جبل لبنان هو من جملة الممالك والاقطاعات والإيالات العثمانية الممتازة، وبناء عليه، يجب الخضوع لنظامها الضريبي وخدمتها العسكرية، وبذلك يلزم الدستور المجلس إرسال مندوبين عنه إلى المجلس العمومي (البرق، ١٩ كانون الأول ١٩٠٨). ورأى سكّان الجبل في هذه الدعوة خرقًا لامتيازات جبل لبنان (الاتحاد العثماني، ٢٥ كانون الأول ١٩٠٨)؛ فكان إرسال مندوب إلى "مجلس المبعوثان"، معناه أنَّ ما يصدر من قوانين عنه سوف تكون لازمة للجبل (الاتحاد العثماني، ٢١ كانون الأول ١٩٠٨).

وعَكَسَ هذه الأراء ندرة مطران بالقول: إنَّ المسيحيين، على عكس المسلمين الذين يعلّقّون الآمال على رجال "تركيا الفتاة" (خليفة، ٢٠١٨)، يشعرون بخيبة الأمل وغموض الصورة؛ فيبحثون عن الخلاص عن طريق التدخّل الأوروبي. وقد أدرك المفكّر القومي نجيب عازوري مخاوف المسيحيين من مصير غامض ينتظرهم في حال قبلوا بالدستور. فبدلًا من الدستور، طالب بإعطاء صلاحيات لأعضاء مجالس الإدارة في الولايات لموآزرة الولاة والمتصرّفين، ومحاربة الرشوة بدلًا من الدستور، كما تخفيض مدّة الخدمة العسكرية، وألّا يكون أفراد الجندية

[١] "الحركات الشعبية في متصرّفية جبل لبنان إثر إعلان الدستور العثماني سنة ١٩٠٨"، ص ٢٦. مخطوطة غير منشورة.

[٢] عضو المؤتمر العربي الأول في باريس العام ١٩١٣، وصاحب كتاب "سوريا الغد".

بعيدين من أماكن إقامتهم. ولم يقتصر الأمر على ذلك، إذ احتجّ بطريرك الكنيسة اليونانية على طريقة تجنيد المسيحيين في مرحلة ما بعد الدستور؛ فطالب بأنْ يكون العسكر المسيحي مستقلًا في ثكناته عن الجند المسلمين برعاية روحية من رجال الدين الأرثوذكس، وهذا جعل صحيفة "الحرّية" تعتبر هذا المنحى الطائفي تقويضًا لدعائم الدستور الجديد (الحرّية، ١٨ و٣١ تموز ١٩٠٩).

وفور وقوع الانقسامات والاشتباكات في الجبل، أخذت صحافة بيروت مواقِفَ منها، عبّرت عن جهات مسيحية عديدة وجهات إسلامية عديدة؛ بعض هذه الصحافة وجد تبريرًا لرفض الجبل الاشتراك في "مجلس المبعوثان"، ومنها من عارض هذا الرفض. وعلى الرغم من تأييدها للدستور، وأنه يزيد اللبنانيين قوّة، ويعوّض ما فقدوه من خلال نظام متصرفية جبل لبنان، برّرت جريدة "لسان الحال" مخاوف أهالي الجبل منه بالقول: "لما كان اللبنانيون متمسّكين كلّ التمسّك بامتيازاتهم واستقلالهم الإداري، فإننا لا نستغرب إذا تردّدوا عن القيام بما لعلّه يمسّ حقوقهم ويُجحف بامتيازاتهم، ولا سيما أنهم لا يعرفون تمام المعرفة أصول النظامات الأساسية والمجلس القضائية ومسؤولية الوزارة، في حين أنّ استقلالهم الإداري هو أوسع استقلال، وزد عليه أنهم متولّون بأنفسهم شؤونهم ومجالسهم الإدارية والحقوقية". وأضافت الصحيفة: "إننا لنعذرهم إذا فضّلوا الموجود المؤكّد على غير الموجود وغير المؤكّد، مع قطع النظر عما نعلمه في الشرقيين من عدم إركانهم للبدع وكرههم للتغيرات. والذي يظهر أنهم خائفون من حيث الأموال الأميرية، فإنهم، كما هو معلوم، يوزّعونها على أنفسهم بحسب مقدرتهم". وختمت الصحيفة بأنَّ القناصل الأجانب حثّوا أهل الجبل على القبول بالدستور، مستندين إلى أنّ ممثليهم في "مجلس المبعوثان" سوف يدافعون عن مصالحهم، ويمكنهم الانسحاب منه إذا وجدوا أنّ امتيازاتهم في خطر، ذلك لأنّ حقوقهم ثابتة مكفولة وتضمنها الدول الكبرى (لسان الحال، ٣٠ تموز ١٩٠٨).

أمّا صحافة جبل لبنان، فقد حملت بشكلٍ عام، لواء مقاومة الحُكم العثماني والدستور الجديد (دعوة الحق، ١٩٦٣، ص ٦٦). وفي جريدتهما "الأرز"، رفض الأخوان فيليب وفريد الخازن التحاق لبنان بمجلس المبعوثان، وجعلا صحيفتهما منبرًا للحثّ على مقاطعة الانتخابات. وتساءلت الصحيفة عن الضمانات الدولية التي تجعل أهالي الجبل يطمئنّون إلى الدستور، و"تقيه (الجبل) أثقال الضرائب والمكوس والتكاليف وإثخان الجراح وسيل الدماء...

إذا ما حمي وطيس الحرب في سبيل الجهاد". فأعلنت: "أنْ لا أحد في لبنان يريد سفك دمه على مذبح الدولة العثمانية، فضلًا عن أنّ الجيش العثماني في غنى عن أبطال الأرز"، في إشارة إلى الموارنة. ووصفت الصحيفة مظاهرة بيت الدين المؤيدة للدستور في ١٢ و١٣ أيلول ١٩٠٨ بحزب الوظائف، لأنّ قادتها كانوا يسعون إلى الإطاحة بمجلس الإدارة وتمثيل لبنان في "مجلس المبعوثان"، [٢] كما تحقيق رغبات سياسية وحزبية (الخوري، ١٩٨٣، ص ٥٣-٥٤).

وبعدما طلب الباب العالي من متصرّف جبل لبنان التحضير للانتخابات، انصبّت مخاوف الموارنة على دعوة نظارة المكاتب العسكرية المسيحيين للاشتراك في امتحانات الدخول إلى المدارس العسكرية (الاتحاد العثماني، ١٠ تشرين الأول ١٩٠٨). والجدير بالذكر أنه عندما أزالت التنظيمات عائقًا مهمًا أمام أبناء الملل غير الإسلامية في السلطنة للدخول إلى المؤسّسة العسكرية، رفض المسيحيون ذلك، ولم يشعروا بالحاجة إلى خدمة دولة لا يعتبرون أنفسهم ينتمون إليها، هذا فضلًا عن أنَّ معظم حروب أوروبا على السلطنة كانت تُخاض في شكلها الظاهري من أجلهم. ولذا، فضّل المسيحيون أن يدفعوا "البدل" على أنْ يخدموا في الجيش العثماني (المنهاج، ١٩٩٦، ص ١٢٩-١٣٠).

ووفق جريدة "لبنان"، جبل لبنان فقير مقارنة بولايات السلطنة ولا يستطيع تحمّل ثقل الضرائب، فعليه الحفاظ إذًا على نظامه الخاص تحت راية الهلال (لبنان، ٣ تشرين الثاني ١٩٠٨). واعتبرت جريدة "لبنان" أنّ "مجلس الإدارة" في لبنان هو بمثابة مجلس نيابي، وبذلك لا يمكن الجمع بين الدستور العثماني وامتيازات جبل لبنان، وأنّ وجوب تعديل نظامه المتقادم، لا يعني الاشتراك بمجلس المبعوثان، لأنّ في ذلك مساسًا بحقوق الدول الكبرى التي وضعته. ورأت الصحيفة ذاتها، أنَّ على اللبنانيين أنْ ينظروا بأنفسهم في تعديل نظامهم الإداري أو تنقيحه، ويعرضوا ذلك على الدول الكبرى (لبنان، ٢١ كانون الأول ١٩٠٨). وفي التعليق على القول إنّ الإصلاح لا

[٢] "الحركات الشعبية في متصرّفية جبل لبنان إثر إعلان الدستور العثماني سنة ١٩٠٨"، ص ٤٢. مخطوطة غير منشورة.

يتحقّق إلا بقبول لبنان الدستور العثماني الجديد، رأت الصحيفة إنّ المخوّل بتنفيذ الإصلاح هو مجلس إدارة لبنان الذي انتخبه مشايخ الصلح في قرى جبل لبنان [٢].

وقد سوّغت جريدة "لبنان" ذلك بالقول: "نحن نريد سلامة النظام (اللبناني) لا طلبًا بالانشقاق من دولتنا العلية، بل لأنّ جبلنا هو أفقر وأحقر أرض في الممالك العثمانية، وبناءً عليه، فلا يتحمّل ما تتحمّله الولايات الخصبة الغنية من الضرائب والمكوس والأعشار وسائر الشرائع التي تُثقل كاهل الفقير، ولا تحني رأس الغني، وله في نظامه راحة...". وخلصت الصحيفة إلى دعوة اللبنانيين إلى توحيد كلمتهم بالقول: "يا بني لبنان وحّدوا كلمتكم وأهواءكم وعواطفكم واندفعوا على طريق واحد لي (كذا) نجاح هذا الوطن الصغير الفقير تحت راية الهلال الأنور، وحافظوا على نظامكم ما استطعتم واضربوا المتهوّرين المتطرّفين (مؤيدي الدستور)، وناصروا المعتدلين المحافظين على نظام لبنان والحمد لله الذي يؤتي النصر لمن يشاء" (لبنان، ١٦ تشرين الثاني ١٩٠٨). إنّ الدعوة إلى بقاء لبنان تحت راية الدولة العثمانية، كان لذرّ الرماد في العيون، بأنَّ جبل لبنان لا يريد الانقلاب على السلطنة، لكنه متمسّك بدستوره الذي باركته كلّ الدول.

من جهتها، تباين موقف كلّ من جريدتي "الهدى" و"الكون" النيويوركيتين من الدستور. فشنّت الأولى حملة من المهجر على ما سُمي "بروتوكول جبل لبنان"، واصفة إياه بأنه سبب بلاء اللبنانيين وانعزالهم، وقالت: "هل يستفيق اللبنانيون ويهبّون للمطالبة بإرجاع المبتور من جسم الجبل إليه والمحافظة بعد النجاح على كلّ حرف من حروف النظام الذي هو معتبر عند كلّ شعب راقٍ... إلا عندنا نحن أبناء الجبل الذي ندعوه منيعًا، وقد كان بآبائنا ولم يعد بنا" (الهدى، ٣٠ تموز ١٩٠٨). وتساءلت "الهدى" في افتتاحيتها بعنوان: "تركيا الجديدة وولاياتها المفقودة" بالقول: "إذ أثبت لنا الاختيار أنّ الحكومة الدستورية ممكنة في تركيا، كما هي في اليابان، وأنّ المسيحيين والمسلمين واليهود سوف يتمتّعون بالمساواة التامّة أمام الشريعة، فما يكون العذر يا ترى عن بقاء البوسنة والهرسك

[٢] يَنتخب مشايخَ الصلح الأفرادُ في قرى جبل لبنان، وهم بدورهم ينتخبون أعضاء مجلس إدارة الجبل.

ولبنان ومصر وقبرس (كذا) وشرق الروميلي على حالها الحاضرة من العلائق والروابط غير المنتظمة مع الدولة العثمانية"؟ ورأت الصحيفة وجوب دمج هذه الجماعات في الدولة مجدّدًا (الهدى، ٨ آب ١٩٠٨).

وعلى عكس "الهدى"، هاجم نجيب صوايا في صحيفته "الكون" الدستور، معتبرًا أنه يسلب لبنان استقلاله الذي ترسّخ بدعم الدول العظمى. فخاطب اللبنانيين بالقول: "اعلموا أيها اللبنانيون أنّ نظام لبنان لا يسقط إلا بإرادة الدول المؤيّدة استقلاله. ولذلك، أصبح المندوب للنيابة عن لبنان في "مجلس المبعوثان" عديم المنفعة، لا بل هو مضرّ "مضرّ" للغاية، لأنّ (لبنان) بإرساله مندوبًا لينوب عنه يحلّ رابطة الاستقلال ويهدم إصلاحه بيده، فكأنما يلغي معاهدته مع الدول التي وضعته تحت حمايتها، ويقلب لها ظهر المجن" (الكون، ٢٩ تشرين الأول ١٩٠٨).

وعلى عكس المؤيّدين للدستور، هاجم الصحافي أمين ناصر الدين في جريدته "الصفاء" الخائفين على امتيازات جبل لبنان من المشاركة في "مجلس المبعوثان" بالسذج، لأنّ نظامه تكفله الدول الكبرى، واتهم هؤلاء بأنّ لهم مقاصد شخصية من وراء الرفض (لبكي، ١٩٩٥، ص ٢١). ومن جانبها، سخرت جريدة "الاتحاد العثماني" من قول المقاطعين لمجلس المبعوثان بأنهم اشتروا نظام لبنان بدمائهم ودماء أجدادهم، وعزت ذلك إلى التعصّب المذهبي والحقد، اللذين كانا وراء سفك الدماء في الجبل عامَ ١٨٦٠ (الاتحاد العثماني، ١٤ تشرين الأول ١٩٠٨).

وقبل يومين من دعوة خاطر، نشر بطرس كرامة في سياق الانقسام في الجبل، وهو ترجمان سابق في متصرّفية جبل لبنان، مقالًا بعنوان "مجلس المبعوثان واللبنانيون"، قال فيه إنّ الاشتراك في الخدمة العسكرية ودفع المستحقّات الضريبية هما أهم ميزات انتماء الجزء إلى الكلّ، أي جبل لبنان إلى السلطنة. وتساءل: كيف يصبح المواطن مواطنًا في دولة ولا يدفع لها الضريبة ولا يشارك في خدمتها العسكرية. وأضاف: كيف يحقّ لهذا المواطن اللبناني أنْ يطلب المساواة أمام القانون وهو يمتنع عن الاشتراك في "مجلس المبعوثان" أو في آلام الدولة ورقيّها (لسان الحال، ٢٨ آب ١٩٠٨). وفي مقال بعنوان "امتيازاتنا"، عبّر مواطن كسرواني عن رغبته

في أنْ يكون عثمانيًا ثم لبنانيًا، حاثًا على القبول بالدستور العثماني، لأنَّ امتيازات جبل لبنان هي من روح الدستور (لسان الحال، ٢ تشرين الأول ١٩٠٨).

ومن جهتها، عنونت جريدة "حرّية" النيويوركية صفحتها الأولى عند افتتاح "مجلس المبعوثان" بشعار: "مساواة، أخاء، كلمة الحقّ، فلتعش الأمة"، وقالت: "إنّ الأمّة العثمانية تعيّد بافتتاح المجلس العظيم، وتدعو إلى النزاهة المنزّهة عن التعصّب والجهل، وإنّ من واجب النوّاب أنْ يتسموا بالإخلاص ويبتعدوا عن التعصّب الملّي وتسخير جهودهم لما ينفع الأمّة العثمانية" (الحرّية، ٤ كانون الأول ١٩٠٨، ص ٢). أما سليمان البستاني الذي أيد الدستور بحماسة، بداية الأمر، بحجّة أنه يقضي على الجهل والتعصّب ويعمّم المساواة ويرسّخ الإخاء والمودّة، وبأنَّ الجنديةَ هي التي تقوي اللُحمةَ الوطنيةَ بين المسيحيين والمسلمين (خليفة، ٢٠١٨)، فقد انقلب على الدستور واستقال من "مجلس المبعوثان".

وفي مقال لـ "الكون" هاجمت الصحيفة مؤيدي الدستور بأنهم طالبوا بعزل المأمورين السابقين، من دون محاكمة، فيما نصّ الدستور الجديد على أنّ الموظف لا يُعزل قبل محاكمته. وجاء في المقال نفسه: "يا رجال الوظائف إلى أين تتمادون؟" إنّ الدستور نفع الحكومة العثمانية ونفع البلاد والشعوب التي تتمتع اليوم بحرّية كانت حُرِمَتْها. لكن "هذا الدستور كما، لا يخفى، لا يشغل لبنان المستقلّ منذ عهد طويل، ولعمري لو وجد رجال حزم وإقدام في ذلك العهد، وطالبوا بحقوقهم، لكان لبنان اليوم في أوجّ ارتقائه". وأضاف المقال: "لكن يا للأسف، كأن الشعب مضغوطًا عليه من جهتين: من الحكومة ومن الأكليروس... فالدستور اليوم نفع لبنان من حيث حصوله على حقوقه المهملة فقط، ولم يؤثّر شيئًا فيه في نظامه المقيّد ضمن إرادة أعظم الدول... ولذلك، لا يكون له (لبنان) علاقة بمجلس المبعوثان" (الكون، ٢٩ تشرين الأول ١٩٠٨).

- **بولس مسعد والدستور**

أشار المؤرّخ والصحافي بولس مسعد (١٨٧٨-١٩٤٦)، صاحب كتاب "لبنان والدستور العثماني"، من جهته إلى فريق ثالث كان يسعى للاستقلال نهائيًا عن السلطنة (مسعد، ١٩٠٩، ص ٥-٧). واعتبر أنَّ اشتراك لبنان في "مجلس المبعوثان" مخالف لبروتوكولات جبل لبنان وضدّ مصالح أبنائه، ويعني تسليمه معنويًّا بكلِّ ما

يصدر عن المجلس المذكور من القرارات، وما يضعه من لوائح ويسنّه من شرائع وقوانين، سواء أكانت متعلّقة بلبنان أم لا، وهذا يشكّل مخالفة للبروتوكولات. وأبدى مسعد خشيته من أنْ يلغي الدستور الجديد نظام لبنان الخاصّ، وتعود الضرائب العثمانية المفروضة على الجبل من جديد، وهي ضرائب لا يستطيع أهاليه أنْ يتحمّلوها بسبب قلّة مواردهم بعد سلخ أراضي البقاع عن جبلهم وضمّها إلى ولاية سورية، وهجرة الفلاح اللبناني بسبب ضيق رزقه.

وقد سوّغ مسعد رفضه للدستور، بأنَّ جبل لبنان لم يشارك في "مجلس المبعوثان" لعام ١٨٧٧، وأنّ هذا يجب أنْ ينطبق على العام ١٩٠٨. إضافة إلى ذلك، فالجبل، وفق رأيه، لا يحتاج إلى مفاهيم "الإخاء والحرّية والمساواة" التي جعلتها السلطنة شعارًا لها، لأنه يتمتّع بها وهي متوافرة في نظامه، فيما تفتقر إليها ولايات السلطنة الأخرى (مسعد، ١٩٠٩، ص ٤٣، ٥١-٥٢). كذلك، لا يحتاج الجبل، وفق مسعد، إلى "مجلس المبعوثان"، لأن لديه مجلسًا على نسقه، هو مجلس إدارة المتصرفية. أخيرًا، رأى مسعد أنّ الجبل له دستوره الخاصّ منذ العام ١٨٦١، وهذا ينفي حاجته إلى دستور جديد (مسعد، ١٩٠٩، ص ٤٣-٤٦).

وخلص مسعد إلى القول بأنّ "أمامنا الآن أمرين لا وسط بينهما، وهما إما أنْ يُمزَّق نظامنا ونقضي على استقلالنا وامتيازاته قضاءً مبرمًا وننضمّ إلى إخواننا العثمانيين انضمامًا حقيقيًّا، معنى ومبنى، حتى يكون لنا ما لهم وعلينا ما عليهم، وهذا ما لا يوافقنا عليه في الوقت الحاضر من كان في رأسه ذرّة من العقل، وإما أنْ نحرص على استقلالنا حرص البخييل على الدينار، ونُؤيد نظامنا بكلّ وسيلة ممكنة، وإلّا [ف]ـما زلنا نتراوح بين الموت والحياة نُقدّم رِجلًا ونؤخّر أخرى". ومضى مسعد يقول: "فهيهات أنْ تقوم لنا قائمة أو نستقرّ على حال، وقد يمرّ جيل بكامله قبل أنْ نجني ثمرة شهيّة من حالتنا الحاضرة أو نقضي منها وطرًا يؤهلنا لأنْ نعدّ في مستقبل قريب في مصافّ الأمم الراقية فعلًا لا اسمًا، لا سيما ونحن في منعطف من التاريخ من أشدّ المنعطفات خطرًا على حياتنا القومية، وأقلّ هفوة نرتكبها فيه تسجّل لنا الفضيحة والعار وتؤخّرنا سنينًا طوالًا إلى الوراء". وختم مسعد بتوجيه نداء إلى اللبنانيين بالقول: "إلى الأمام إذًا أيها اللبنانيون، فلكم من عِبر تاريخكم الماضي ما يُفسح لكم

السبيل لانتهاج الخطّة التي تُبلغكم إلى مستقبل زاهر حافل بآيات بيّنات تؤلّف سفرًا جميلًا من تاريخكم المجيد إنشاء (كذا) الله" (مسعد، ١٩٠٩، ص ٤٧-٤٨).

- الانقسامات في الجبل: تحرّكات آب وأيلول وتداعياتها

في مُناخ القلق من تجربة جديدة مع الحُكم العثماني تحت مسمّى "الدستور"، حصل انقسام بين أكثرية درزية وأقلية مسيحية مؤيّدة للعهد الدستوري تسعى إلى التخلّص من المتصرّف يوسف باشا، وبين أكثرية مارونية رافضة له مع أقلية درزية تريد مقاطعة "مجلس المبعوثان"، واعتبار "أنّ امتيازات متصرّفية جبل لبنان ذخيرة مقدّسة[٢٣] أبدية تحميه من كلّ الطوارئ" (الملّاح، ٢٠١٢، ص ٢١٤).

وقد حصل الانقسام في الجبل بين فريقين: اعتبر الأول نفسه جزءًا من الدولة العثمانية، ويريد أنْ يشترك في "مجلس المبعوثان" مع الحفاظ على امتيازاته، لاعتقاده بإمكان استفادة لبنان من التشريعات العثمانية للارتقاء سياسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا. وكان يسعى، في الوقت نفسه، إلى الحصول على مراكز نيابية في السلطنة أو وظائف إدارية من خلال موالاة جمعية "الاتحاد والترقي" ذات النزعة الماسونية، والاستحصال من أجل ذلك على تواقيع الناس (لبنان، ١٦ تشرين الثاني ١٩٠٨). وفريق شدّد على وجوب محافظة الجبل على امتيازاته التي تحميه من تسلّط العثمانيين عليه.

- مؤيدو الدستور والمدافعون عنه

في خضم "المعركة" حول الدستور العثماني، تأسّس تحالف من شخصيات مرموقة في الجبل تؤيد الدستور وبدأ إرسال مبعوثين إلى اسطنبول، من أبرزهم الأمير شكيب أرسلان ومصطفى أرسلان ونسيب جنبلاط وحسن حمادة ونخلة الأشقر وحبيب باشا السعد ونجيب فرعون وعبد الله الخوري وكنعان الضاهر ورشيد نخلة...، وقد

[٢٣] يرى الباحث وجيه كوثراني أنّ الدروز وجدوا في الانضمام إلى الدستور وسيلة لتحجيم الهيمنة المارونية في الجبل، وبأنّ عودة لبنان إلى حظيرة الدولة العثمانية، سيجعلهم يتحدون مع أبناء طائفتهم في حوران، وهذا يقوي من مركزهم في الجبل. كما كان للأقليات المسيحية التي ناصرت الدستور الرؤية ذاتها (كوثراني، ١٩٨٢، ص ١٧٥).

قادت هذه الشخصيات مظاهرة كبرى إلى بيت الدين في ٢٧ آب ١٩٠٨، بمناسبة الاحتفال بـ"عيد الحرّية"، رافعة شعارات "الاتحاد والترقي". ودُعِيَ المتصرّف إلى الاحتفال بالعيد، وسط مطالبته بحلف يمين الإخلاص للدستور العثماني وتطبيقه في جبل لبنان، وتأييد سياسة "الاتحاد والترقي" (الملّاح، ٢٠١٢، ص ٢١٥).

كما كانت هناك مطالبات شعبية بحلّ مجلس الإدارة، وشمول الدستور الجبل مع احتفاظه بامتيازاته. وفي مقدّمها عدم الخدمة العسكرية، وعدم دفع الأعشار، وإنما المال المقطوع فقط، الذي تحدِّدهُ سلفًا السلطات العثمانية، بالإضافة إلى وضع موازنة للبنان يتحدّد فيها حجم الموظفين وتخصّصاتهم. وطالب وفد من قيادات المظاهرة المتصرّف بتشكيل لجنة موقتة في كلّ قضاء يعيّنها السكّان لمراقبة مالية مجلس إدارة الجبل، والنظر في الضرائب المعمول بها، وإلغاء الوظائف غير اللازمة. لكن المتصرّف يوسف باشا[٢] اكتفى بمجاملة القيادات المؤيّدة للسدتور بوضع شارة جمعية "الاتحاد والترقي" على صدره، وهذا جعل هذه القوى تزيد من منسوب ضغطها عليه بتسيير مظاهرة ضخمة أخرى في ١٢ أيلول إلى دير القمر ومنها إلى بيت الدين، مقرّ المتصرّف، وقد ضمّت وفودًا من كلّ أقضية الجبل، ومن أبرزهم حبيب باشا السعد والشيخ كنعان الضاهر وبطرس الضاهر ونجيب فرعون ونسيب جنبلاط وشكيب أرسلان وداوود عيسى وجبرايل نصّار ونجيب خلف والشيخ أحمد تقي الدين والدكتور نخلة الأشقر ويوسف أبو صعب وحسن حمادة وغيرهم. فأُرغم المتصرّف على القبول بالدستور، ووعد بمناقشة المطالب الشعبية في اليوم التالي، ١٣ أيلول (الملّاح، ٢٠١٢، ص ٢١٧–٢١٨). واعتبرت جريدة "البرق" رضوخ المتصرّف لمطالب المُظاهِرين خطوة مهمّة في العلاقة بين الحاكم والمحكومين. فأُطلق أنصار الدستور على تحرّكهم: "الانقلاب الأبيض".

وقد كان المفكّر شكيب أرسلان من أبرز المدافعين عن خضوع العرب للحُكم العثماني بصفته حُكمًا إسلاميًا، حيث نشر مقالات ثلاثة بعنوان "لبنان والمبعوثان"، حثّ فيها الموارنة على القبول بالدستور لأسباب سياسية

[٢] "الحركات الشعبية في متصرّفية جبل لبنان إثر إعلان الدستور العثماني سنة ١٩٠٨"، ص ٨–٩. مخطوطة غير منشورة.

واقتصادية، مؤكّدًا أنّ اشتراك لبنان في "مجلس المبعوثان"، لن يفقده امتيازاته في شأن عدم الاشتراك في الخدمة العسكرية. فضلًا عن أنّ هذه الامتيازات مُنحت له في ظلّ الحُكم السابق غير الدستوري. من هنا، كرّر أرسلان مطالبته بدخول لبنان في "مجلس المبعوثان" من جهة، واحتفاظه بامتيازاته المضمونة دوليًا من جهة أخرى. ورأى أنّ وجود نوّاب لبنانيين في المجلس كفيل بعدم تعرّض نظامه إلى أي انتهاك. وسخر أرسلان من القول إنّ مجلس إدارة الجبل يستطيع أنْ يقيّد سلطة المتصرّف، وبالتالي لا حاجة إلى الدستور، معتبرًا أنّ مجلس الإدارة لا يملك السلطات ولا القوانين لذلك (لسان الحال، ١٨ آب ١٩٠٨).

وعلى الصعيد الاقتصادي، وجد أرسلان أنّ لبنان يكسب عندما يحصل على رضا الدولة العثمانية، لأنه يعتمد اقتصاديًا على ولاياتها، وبخاصّة على ولايتي بيروت وسورية للحصول على الحنطة، ولا يمكنه أنْ يعيش منفردًا وهو المحاط بولايات عثمانية (لسان الحال، ٤ آب ١٩٠٨). وختم أرسلان محذرًا معارضي الدستور بالقول: "ننذرهم بسوء المصير وأنْ يستمرّوا في غرورهم، وننصحهم أنْ لا يأتوا بحركة ضدّ إرادة الشعب. فإنَّ العروس في هذا العصر قد سلّمت للحرّية السامية، فلا تقدر أنْ تثبت في وجهها كراسي بيت الدين" (لسان الحال، ٥ آب ١٩٠٨)، قاصدًا في ذلك المتصرّف يوسف باشا المعارض للدستور، كما سبق الذكر. وما لبث أرسلان أنْ وافق على عقد اجتماع ماروني – درزي في الجبل لبحث مسألة انضمام لبنان إلى "مجلس المبعوثان"، ردًا على دعوة إبراهيم خاطر في جريدة "الأحوال" بتاريخ ٣٠ آب ١٩٠٨ إلى اجتماع عام لفعاليات الجبل من أجل رفض الدستور.

وكان الفريق الذي يتبع له أرسلان، في الوقت ذاته، يناهض المتصرّف يوسف باشا ويعمل على عزله عن السلطة والوظيفة (الملّاح، ٢٠١٢)؛ فسعى، من هنا، إلى تحقيق أهدافه بفرض الدستور على المتصرّف أو إضعافه وجعله يخضع لمشيئته، من خلال المظاهرات والاحتفالات والتحرّكات الشعبية غير المألوفة في الجبل، على حدّ قول المؤرّخ جوزيف لبكي، في بيت الدين ودير القمر وجونيه وسوق الغرب وغزير وأميون بدعوة من جمعياتها. فقام أرسلان بتكتيل كلّ المعارضين للمتصرّف وراءه؛ فكانت الاجتماعات تُعقد بين هذا التحالف

العريض من المعارضين ليوسف باشا في بيروت والجبل. [٢٥] وعلى غرار مدينة بيروت، تأسّست المحافل الماسونية في مدن وبلدات جبل لبنان، وأقيمت الاحتفالات في بيت الدين، وتبارى الخطباء في إطراء العهد الجديد ومدحه. من هنا، شكّلت تحرّكات ١٢ و١٣ أيلول انتصارًا سياسيًّا على المتصرّف، بإجباره على القبول بالدستور.

أما مطالب فريق الدستورية التي رفعها إلى المتصرّف، فأُطلق عليها "مطالب الأحرار اللبنانيين"، وتمثّلت بإعلان الدستور العثماني في جبل لبنان، وإرسال مندوبين إلى "مجلس المبعوثان"، وحلّ مجلس إدارة الجبل ومحاسبته بعد التدقيق في مصروفاته المالية، وعدم التدخل في انتخاب أعضاء جدد له، وتطهير الإدارات من المأمورين المرتكبين، وأنْ تكون رواتب الموظفين عادلة، بعد إلغاء الوظائف غير اللازمة. وتضمّنت المطالب، كذلك، منع عزل الموظف من دون محاكمة، واستقلالية الجهاز القضائي، وأن تكون جلساته علنية، وإنشاء جريدة رسمية ومطبعة، وتحسين البنية التحتية، وتطهير إدارته من الفاسدين وا"لخونة". وفي المطالب المتعلّقة بإلغاء الضرائب والرسوم المستحدثة، أرجأ المتصرّف البتّ فيها إلى حين موافقة الحكومة العثمانية على ذلك (الملّاح، ٢٠١٢).

لقد قام يوسف باشا بتطهير إدارته من "الخونة" المعارضين للدستور وإحلال جماعات من أنصار الدستور محلّهم؛ فتمّ عزل السياسي المحنّك الأمير قبلان أبي اللمع عن رئاسة مجلس إدارة الجبل، ليحلّ محلّه سليم عمّون، قائمقام قضاء كسروان السابق، وذلك بعدما رفض المتصرّف تعيين حبيب باشا السعد المؤيّد للدستور لهذا المنصب. وينقل الباحث الملّاح عن قنصل فرنسا قوله في ٢١ أيلول، إنّ المتصرّف استدعى سليم عمّون سرًّا قبل مظاهرة ١٢ و١٣ أيلول واتفق معه على رئاسة مجلس الإدارة؛ لذا لم يقم بمظاهرة في وجه المتصرّف (الملّاح، ٢٠١٢، ص ٢٢٩). وادعى عمّون عند تسلمه منصبه أنه ممثل الماسونية و"أحرار" اللبنانيين.

وبوفاة عمّون شتاء العام ١٩١٠، أُعيد أبي اللمع إلى منصبه وبقي يحتله حتى العام ١٩١٢ (الخوري، ١٩٨٣، ص ٥٨، ٦٠–٦٩). كما عُزِل الأمير توفيق أرسلان قائمقام الشوف، وحلّ مكانه شكيب أرسلان. وأقيل، كذلك،

[٢٥] "الحركات الشعبية في متصرّفية جبل لبنان إثر إعلان الدستور العثماني سنة ١٩٠٨"، ص ٣–٦. مخطوطة غير منشورة.

الشيخ رشيد الخازن (قائمقام البترون) ومصطفى العماد (رئيس دائرة الجزاء) وناصيف الريّس (رئيس القلم التركي) (الملّاح، ٢٠١٢، ص ٢١٤-٢٢١). وقد اتُّهم الفريق الإداري الجديد بالوصولية، وبأنه مدفوع بمصالح ذاتية، بعدما تخلّى عن الشعارات التي رفعها، وتتضمّن عدم سعيه إلى مكاسب خاصّة، وخاصّة شكيب أرسلان وسليم عمّون. فاعتبرت جريدة "لسان الحال" أنَّ الصراع بين الفريقين المتنافسين ليس بين لبنانيين دستوريين ومحافظين، وإنما بين "مستوظفين وموظفين" (لسان الحال، ١٨ أيلول ١٩٠٨). ونشرت جريدة "لبنان" مقالًا لـ "أستاذ كبير"، هاجم فيه المتطهّرين بأنهم أضرّوا بلبنان، متهمًا إياهم: أنتم "عبيد لأغراضكم الذاتية ولحبّ الوجاهة والظهور. ولطالما قاد هذا الحبّ غيركم منا قادكم إلى الإثم وبيع المصلحة العامّة بيع السماح كما تباع السلع المبتذلة... لو كنتم صادقين في نياتكم ومظاهراتكم لكنتم استشرتم الشعب أولًا. فهل استشرتموهم؟" (لبنان، ٩ تشرين الثاني ١٩٠٨).

- معارضو الدستور

رفض فريق لبناني آخر إرسال مندوبين إلى اسطنبول، خشية أنْ يؤدي ذلك إلى إلغاء امتيازات الجبل (البرق ١ أيلول ١٩٠٨؛ ١٩ أيلول ١٩٠٨). وقد دفعهم هذا إلى تشكيل جمعيات في جبل لبنان، وجرى توزيع المناشير وإصدار الكتيبات للتحريض على الدستور، والحطّ من شأنه. حتى إنّ المتصرّف يوسف باشا مال إلى عدم اشتراك مندوبين عن جبل لبنان في "مجلس المبعوثان". فرفع عريضة إلى الباب العالي يقول فيها: "إنّ لبنان غير أهلٍ للدستور"، متذرعًا بالانفلات الأمني والدعوة إلى مقاطعة "الجمعية الوطنية المتنية" و"الجامعة اللبنانية" في المهجر، للانتخابات. وقام المتصرّف بإبلاغ قناصل الدول الأجنبية بذلك (البرق، ٢ تشرين الأول ١٩٠٨). كان المتصرّف يخشى في حقيقة الأمر أنْ يتقلّص نفوذه جراء إعادة صياغة علاقة جبل لبنان مع الدولة

---

[٢] سوّغ أرسلان وسليم عمّون قبولهما منصبيهما، بأنهما لم يقسما على عدم قبول وظيفة عامّة. وقال الأول إنه لم يعرف "أنّ من شروط الحرّية رفض المناصب بتاتًا، والكبر على الوطن بترك خدمته...". أما عمّون فقال: "إن المبدأ العموميّ في الحكومة بات من مبدأه: لبّى دعوة الشعب لأنه يريد تعزيز هذا المبدأ". نقلًا عن: (الملّاح، ٢٠١٢، ص ٢٢٦).

[٢] وقارن بـ: (الملّاح، ٢٠١٢، ص ٢٢٤).

العثمانية على أساس الدستور (البرق، ١٢ أيلول ١٩٠٨). وبما أنّ المتصرّف كان من[٢] الميّالين إلى سياسة السلطان عبد الحميد الثاني، فربما كان يعود موقفه إلى تأثيره بالأنباء حول إكراه العاهل العثماني على إعلان الدستور وحلف يمين الإخلاص له، وأنّ السلطان ما يلبث أنْ يعيد الإمساك بزمام الأمور، وهو ما ثبت جزئيًّا بحادثة ٣١ آذار ١٩٠٩ (الحركة الارتجاعية) (الخوري، ١٩٨٣، ص ٥٣). من هنا، اتخذ المتصرّف موقفًا غامضًا من إعلان الدستور (عاشور، ٢٠٢٠).

أما الفريق الآخر الرافض للدستور، فنشط بعد المظاهرات الشعبية في مدن وبلدات الجبل التي تلت الإعلان عنه، ونتج منها التزام متصرّف جبل لبنان إرسالَ مندوبين إلى "مجلس المبعوثان". وقد أسّست فاعليات من دير القمر، ومعها أخرى مقيمة في بيروت، بالإضافة إلى أعيان دروز ومسيحيين من أقضية الجبل، حزب "الجامعة اللبنانية" في ٢٥ أيلول، وأكّد الحزب الحفاظ على امتيازات الجبل، وإبلاغ الحكومة العثمانية ومتصرّف جبل لبنان والدول الموقّعة على بروتوكول جبل لبنان، بذلك، وبالتالي رفض إرسال أي نائب عن الجبل إلى إسطنبول. وقد وجّهت "الجامعة اللبنانية" كتابًا مفتوحًا إلى المتصرّف ندّدت فيه بمواقفه المتردّدة المائعة التي أتاحت لمؤيدي الدستور تحقيق مصالحهم الذاتية بالاستحواذ على مناصب الجماعات التي أقالها يوسف باشا (الملّاح، ٢٠١٢، ص ٢٢٧).

وبدعوة أبناء الجبل إلى مقاطعة الانتخابات لمجلس المبعوثان، حذّرت "الجامعة اللبنانية" اللبنانيين المؤيّدين للدستور من التمادي في سياستهم الضارة بامتيازات الجبل. وفي الوقت نفسه، تواصلت مع القيادات في بلديات القرى والبلدات في الجبل تدعوها إلى رفض الدستور، مبيّنة لها مخاطر خضوع لبنان للدستور العثماني. كما طيّرت البرقيات إلى بلديات القرى والبلدات اللبنانية تطالبها بالتمسّك بامتيازات جبلها وبالمعاهدات الدولية ذات الصلة المتعلّقة به، وبأنّ للبنان دستورًا خاصًا به، فلا يمكن أنْ يكون له دستوران. وأخيرًا، ركّزت على أنّ

[٢] وقارن بـ: (الملّاح، ٢٠١٢، ص ٢١٣).

قانون لبنان ١٨٦١ لا تخرقه تشريعات الدولة العثمانية. إلى ذلك، أسّست "الجامعة اللبنانية" فروعًا لها في أنحاء الجبل.

وكانت "الجامعة اللبنانية" أكثر تمثيلًا للشعب وعرفت كيف تحرّكه؛ فعملت على نشر الوعي "الوطني" في أنحاء الجبل بعد التحرّكات الشعبية يومي ١٢ و١٣ وما تلاهما، بتشديد الدعوة إلى عدم التخلّي عن امتيازات الجبل، فلاقت تلك الدعوات تأييدًا واسعًا من مواقع دينية وفكرية وصحافية، وأسفرت عن حدوث تغيير جذري في المواقف تجاه إرسال مندوبين إلى "مجلس المبعوثان"، وأضحت أكثرية سكّان الجبل ضدّ فكرة المشاركة في مجلس النوّاب العثماني من خلال:[٢] [٩]

- التحرّكات التي قام بها حزب "الجامعة اللبنانية في قرى الجبل وبلداته وبلدياته.
- تحرّك الأعيان في المتن (٢٧ أيلول ١٩٠٨)، وفي بيت مري (٤ تشرين الثاني ١٩٠٨).
- تحرّك البطريركية المارونية باتجاه باريس لعرض رغبة سكّان الجبل، بمختلف طوائفه، بالحفاظ على امتيازات جبلهم، وبحث الموضوع نفسه مع القنصل الفرنسي في بيروت (Ismail, 1979: 18, p 06).
- تحرّك اللجان والأحزاب في الجبل رفضًا لإرسال مندوبين: "حزب الشعب المعتدل" في البترون، و"الجامعة اللبنانية الجزينية"، وبلديات جزين والبترون وزحلة وجبيل، ومديرية دير القمر. كما ساند نصف سكّان بعقلين الدروز وقسم كبير من أهالي الجاهلية وجديدة الشوف الموقفَ الماروني الرافض إرسال مندوبين إلى إسطنبول. ووجهت جماعة من الدروز في دير القمر إلى أهالي البلدة كتابًا مفتوحًا حثّتهم فيه على المثابرة على وطنيتهم الصحيحة، وقالت: "اعلموا أنّ الفئة الكبرى من إخوانكم الدروز تعضدكم وتساعدكم وتجلّ العمل الشريف الذي تسعون إليه... لأنّ الوطنية الصحيحة هي تضحية المصلحة الخاصّة في سبيل المصلحة العامّة...".

---

[٢] "الحركات الشعبية في متصرّفية جبل لبنان إثر إعلان الدستور العثماني سنة ١٩٠٨"، ص ٢١-٢٣، ٢٦. مخطوطة غير منشورة.٢

[٣] Ristelhueber to Pichon, no. 39, Beirut, 7th August, 1909.

- عودة مجلس الإدارة عن قراره السابق بالاشتراك بمجلس المبعوثان، من جراء العرائض التي وجهت إليه من الأعيان والأهالي والجمعيات والبلديات؛ فرفض بكامل أعضائه انتخاب أعضاء لبنانيين للمجلس المذكور.

استنتاج

أدّى صدور الدستور إلى تباين في المواقف بين بيروت وجبل لبنان، وأبان حدّة الصراع بين التيّار العثماني الإسلامي المؤيّد للسلطنة وخطوتها الدستورية، والتيّار الماروني الساعي للحفاظ على امتيازاته، بعيدًا من حُكم عثماني مباشر. لكن الجبل كان بدوره منقسمًا على ذاته، بين فريق، غالبيته ماروني، يرفض الدستور وإرسال مندوبين إلى الآستانة، وفريق مسيحي – درزي يعتبر الدستور فرصة متاحة للانخراط في الدولة العثمانية "الجديدة". ولأسباب سياسية وإدارية ودينية وثقافية وتاريخية، اعتبرت بيروت نفسها عثمانية، فقبلت بالدستور ورحبت به، ثم ما لبثت مسلمو بيروت أنْ رفضوا عزل للسلطان العثماني العام ١٩٠٩، انطلاقًا من تأييدهم للسلطنة العمثانية بوصفها خلافة إسلامية (فليفل، ٢٠١٧).

وبسبب رغبتهم في الحفاظ على خصوصيتهم واستقلالهم، رفضت غالبية موارنة جبل لبنان الدخول في "مجلس المبعوثان". فقد شكّل نظام المتصرّفية في نظرهم حماية لهم من ظلم العثمانيين وتطلّعهم للإمساك به مجدّدًا. ومن الرافضين، من قال إنّ جبل لبنان على عكس ولايات السلطنة الأخرى له دستوره ويتمتّع بحياة دستورية. باختصار، لم يكن موارنة الجبل على استعداد للتخلّي عن استقلالهم في سبيل دولة لم يعتبروها يومًا دولتهم.

وتحت شعار "خشية إعادة الجزء إلى الكلّ"، تعزّزت مقاومة الموارنة بعودة الكثيرين عن تأييدهم للدستور بجهود "الجامعة اللبنانية"، كما بفعل سياسة التتريك لحكومة إسطنبول، بعدما لم تؤدّ إعادة العمل بالدستور إلى قيام الديمقراطية المنشودة، وتحوّلت تاليًا إلى ديكتاتورية أحادية لحزب "الاتحاد والترقي". في المقابل، مال عدد من دروز الجبل إلى الدستور، لأسباب ديموغرافية وسياسية، في ضوء تجاربهم التاريخية مع الموارنة. لكن منذ أواخر

[٣] راجع في هذا الخصوص دراستي: "تطوّر الاتجاهات الإسلامية في الدولة العثمانية" في: (**المنهاج**، ١٩٩٧، ص ١٠٤-١١١).

صيف العام ١٩٠٨، بدأ التحوّل لصالح إبقاء لبنان بعيدًا من الدستور العثماني ومفاعيله. فأضحى معظم الجبل يريّد الحفاظ على امتيازات متصرّفية جبل لبنان. في المقابل، وهنت الحركة المؤيّدة للدستور عقب وفاة سليم عمون، رئيس مجلس الإدارة، وعودة الأمير قبلان أبي اللمع إلى منصبه السابق الذي كان عُزل عنه في أيلول العام ١٩٠٨. كما ظهرت الخلافات بين أعضاء الفريق المذكور بعد وصولهم إلى السلطة، بسبب المصالح الذاتية، ولم يعد أحد منهم يكترث لعزل المتصرّف؛ حتى إنّ بعضهم شكّل جمعيات معارضة، فيما تمكّن يوسف باشا من إيقاع الشقاق بينهم.

لقد طال الجدال حول مشاركة جبل لبنان في "مجلس المبعوثان" أو مقاطعته له أكثر من سنتين، وانتهى لصالح الفريق المتمسّك بامتيازاته، بامتناع أهالي الجبل عن الانتخاب وإرسال مندوبين عنهم إلى الآستانة. كانت التجربة التاريخية مع الحُكم الإسلامي العثماني من جهة، ومرحلة النصف قرن على وضع الجبل الخاصّ ضمن السلطنة من جهة أخرى (المتصرّفية)، كافيتين لرفض جبل لبنان الدستور العثماني؛ وهذا أفسح المجال، في ما بعد، لقيام دولة لبنان الكبير العام ١٩٢٠. ووفق المؤرّخ جوزيف لبكي، فإنّ لبنان برفضه الدستور العثماني، سَلِمَ من أول موجة قومية عثمانية طرحها الحُكم العثماني الجديد عام ١٩٠٨ (لبكي، ١٩٩٥، ص ٥٢).

المصادر والمراجع

المراجع العربية

-خليفة، عصام (٢٠١٨). **اللبنانيون والدستور**. ندوة بالمركز العربي – بيروت، ١٥ شباط https://www.dohainstitute.org/ar/news/pages/the-lebanese-and-the-ottoman-constitution.aspx

- الخوري، بشارة خليل (١٩٨٣). **حقائق لبنانية**. ج١، بيروت: الدار اللبنانية للنشر.

- رامزور، أرنست أ (١٩٦٠). **تركيا الفتاة وثورة ١٩٠٨**. ترجمة صالح أحمد علي، بيروت–نيويورك.

_____ (١٩٩٨). **النزعات الكيانية الإسلامية في الدولة العثمانية ١٨٧٧ – ١٨٨١: بلاد الشام – الحجاز – كردستان – ألبانيا**. بيروت: منشورات بيسان.

_____ (١٩٩٦). "تطور الاتجاهات الإسلامية في الدولة العثمانية. من التنظيمات حتى نهاية عصر السلطان عبد الحميد الثاني". **مجلة المنهاج** (٤)، ١٠٨-١٤٩.

_____ (١٩٩٧)."تطوّر الاتجاهات الإسلامية في الدولة العثمانية: من التنظيمات إلى نهاية عصر السلطان عبد الحميد الثاني"، **مجلة المنهاج** (٥)، ١٠٤-١١١.

– "ظروف جمعية بيروت الإصلاحية"، موقع: **https://www.yabeyrouth.com**

-عاشور، مصطفى (٢٠٢٠). **عبد الحميبد الثاني وجدل لم ينته (في ذكرى ميلاده: ١٦ شعبان ١٢٥٨هـ)**. تمّ الاسترجاع (١٠ آب ٢٠١٩ – ١٠ ق. ظ.) من: https://archive.islamonline.net/?p=9082

-فليفل، باسم (٢٠١٧). **موقف البيارتة من الثورة ضد السلطان عبد الحميد الثاني ١٩٠٨ -١٩٠٩**. بيروت: دار نلسون.

-الكواكبي، عبد الرحمن (١٩٩٥). **الأعمال الكاملة**، إعداد وتحقيق محمد جمال طحّان. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

- كوثراني، وجيه (١٩٨٢). **الاتجاهات الاجتماعية- السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي ١٨٦٠-١٩٢٠.** ط٣، بيروت.

- لبكي، بطرس (٢٠١٤). "الشخصيات المارونية في اسطنبول أواخر العهد العثماني"، **جريدة النهار**، ٢٢ تشرين الثاني.

- لبكي، جوزيف (١٩٩٥). **متصرفية جبل لبنان. مسائل وقضايا ١٨٦١-١٩١٥**. بيروت: دار الكرمة.

-لبكي، جوزيف. "الحركات الشعبية في متصرّفية جبل لبنان إثر إعلان الدستور العثماني سنة ١٩٠٨"، مخطوطة غير منشورة.

- مسعد، بولس (١٩٠٩). **لبنان والدستور العثماني**. القاهرة.

-ا لملّاح، عبد الله (٢٠١٢). "١٣ أيلول ١٩٠٨ في بيت الدين"، **مجلة المشرق** (٨٦)، ٢١٥-٢٢٩.

- الملاح، **عمرو عبد الإله مرعي، (٢٠١٤). من ذاكرة الوطن النيابية في العهد الدستوري العثماني (١٩٠٨-١٩١٢)**. تم الاسترجاع (١٠ آب ٢٠١٩ - ١٠ ق. ظ.) من: https://www.aljazeera.net

المصادر العربية

- **الاتحاد العثماني** (١٩٠٨). عدد ١، ٩ أيلول، " ماذا يجب علينا بعد الدستور".

- **الاتحاد العثماني (١٩٠٨)**. عدد ٣، ١١ أيلول.

- **الاتحاد العثماني** (١٩٠٨). عدد ٥، ١٣ أيلول، "واجباتنا بعد الدستور".

- **الاتحاد العثماني (١٩٠٨)**. ٢٤ أيلول.

- **الاتحاد العثماني** (١٩٠٨). عدد ١٥، ٨ تشرين الأول.

- **الاتحاد العثماني** (١٩٠٨). عدد ١٧، ١٠ تشرين الأول.

- **الاتحاد العثماني** (١٩٠٨). عدد ٢٦، ٢١ تشرين الأول.

- **الاتحاد العثماني** (١٩٠٨). عدد ٢٦، ٢١ أيلول، "الدين والحرية".

- **الاتحاد العثماني** (١٩٠٨). عدد ٣٠، ١٦ تشرين الأول. مقال سليمان البستاني، "مجلس المبعوثان في السنة الأولى".
- **الاتحاد العثماني** (١٩٠٨). عدد ٣٦، ١٤ تشرين الأول.
- **الاتحاد العثماني** (١٩٠٨). عدد ٣٧، ٢٥ تشرين الأول. "ماذا يجب علينا بعد الدستور" (٢).
- **الاتحاد العثماني** (١٩٠٨). عدد ٤٠، ٢٨ تشرين الأول.
- **الاتحاد العثماني** (١٩٠٨). عدد ٤٠، ٢٨ تشرين الأول. مقال مصطفى الغلايني، "كيف يحكم الشعب نفسه".
- **الاتحاد العثماني** (١٩٠٨). عدد ٤٠، ٢٩ تشرين الأول.
- **الاتحاد العثماني** (١٩٠٨). عدد ٤١، ٢٩ تشرين الأول.
- **الاتحاد العثماني** (١٩٠٨). عدد ٤٤، ١ تشرين الثاني.
- **الاتحاد العثماني** (١٩٠٨). عدد ٦٨، ١٩ تشرين الثاني. مقال رفيق العظم، "مسئولية مجلس المبعوثان".
- **الاتحاد العثماني** (١٩٠٨). عدد ٧٩، ٢٥ كانون الأول.
- **البرق** (١٩٠٨). عدد ١، ١١ أيلول.
- **البرق** (١٩٠٨). عدد١، ١١ أيلول. مقال يوسف نخلة ثابت، "الجرائد".
- **البرق** (١٩٠٨). عدد ٢، ١٢ أيلول. "هذا الشعب".
- **البرق** (١٩٠٨). عدد ٣، ١٩ أيلول.
- **البرق** (١٩٠٨). عدد ٥، ٢ تشرين الأول.
- **البرق** (١٩٠٨). عدد ٧، ١٧ تشرين الأول.
- **البرق** (١٩٠٨). عدد ٧، ١٧ تشرين الأول. مقال متري قسطنطين، "الصحافة بعد الدستور".
- **البرق** (١٩٠٨). عدد ١٦، ١٩ كانون الأول.
- **ثمرات الفنون** (١٩٠٨). عدد ١٦٨٤، ٣ آب.
- **ثمرات الفنون** (١٩٠٨). ٣ آب. مقال مصباح طبارة، "الأمل".

- **ثمرات الفنون** (١٩٠٨). ١٠ آب.
- **ثمرات الفنون** (١٩٠٨). عدد ١٦٨٦، ١٧ آب.
- **ثمرات الفنون** (١٩٠٨). ٧ أيلول. "أعضاء مجلس المبعوثان".
- **ثمرات الفنون** (١٩٠٨). عدد ١٦٩١، ١٤ أيلول.
- **حرّية** (١٩٠٨). عدد ١٥، ١٧ و٤ كانون الأول.
- **الحرّية** (١٩٠٩). العدد الأول، ٢٤ و١١ تموز.
- **الحرّية** (١٩٠٩). العدد الثاني، ٣١ و١٨ تموز.
- **الحرّية** (١٩٠٩). العدد ١٨، ٢٠ تشرين الثاني.
- **دعوة الحقّ** (١٩٦٣). العدد ٦٦. "دور الصحافة العربية في الفكر الحديث وتطوّرها بين الحربين (١٩١٨–١٩٣٩)".
- **الكوثر** (١٩٠٩). السنة الأولى، ج١، ١٨ تموز.
- **الكون** (١٩٠٨). عدد ٩٤، ٢٩ تشرين الأول.
- **لبنان** (١٩٠٨). عدد ٧٦٩، ٤ و١٧ آب. "نتائج الحرية".
- **لبنان** (١٩٠٨). عدد ٧٧٠، ١١ آب.
- **لبنان** (١٩٠٨). عدد ٧٨٢، ٣ تشرين الثاني.
- **لبنان** (١٩٠٨). ٣ و١٦ تشرين الثاني. "الأحرار والمتقهقرون".
- **لبنان** (١٩٠٨). ٢٧ و٩ تشرين الثاني. "صدى الوفد".
- **لبنان** (١٩٠٨). عدد ٨، ٢١ كانون الأول. "المبعوثان وجبل لبنان".
- **لسان الحال** (١٩٠٧). عدد ٥٧٧٦، ٣٠ تموز.
- **لسان الحال** (١٩٠٨). عدد ٥٧٧٧، ٣١ تموز.
- **لسان الحال** (١٩٠٨). عدد ٥٧٧٨، ١ آب.

- **لسان الحال** (١٩٠٨). عدد ٥٧٧٨، ١ آب. "ما هي الحرية".
- **لسان الحال** (١٩٠٨). عدد ٥٧٧٩، ٣ آب.
- **لسان الحال** (١٩٠٨). عدد ٥٧٩١، ٤ آب.
- **لسان الحال** (١٩٠٨). عدد ٥٧٩٣، ٥ آب.
- **لسان الحال** (١٩٠٨). عدد ٥٧٨٢، ٨ آب.
- **لسان الحال** (١٩٠٨). عدد ٥٧٨٤، ٨ آب.
- **لسان الحال** (١٩٠٨). عدد ٥٧٨٧، ١٤ آب.
- **لسان الحال** (١٩٠٨). عدد ٥٧٩١، ١٧ آب.
- **لسان الحال** (١٩٠٨). عدد ٥٨٠٣، ١٨ آب.
- **لسان الحال** (١٩٠٨). عدد ٥٨١٢، ٢٨ آب.
- **لسان الحال** (١٩٠٨). عدد ٥٨١٢، ١٠ أيلول.
- **لسان الحال** (١٩٠٨). عدد ٥٨١٦، ١٥ أيلول. "السلطان رئيس الأحرار".
- **لسان الحال** (١٩٠٨). عدد ٥٨١٦، ١٥ أيلول.
- **لسان الحال** (١٩٠٨). عدد ٥٨١٩، ١٨ أيلول.
- **لسان الحال** (١٩٠٨). عدد ٥٨١٨، ١٩ أيلول.
- **لسان الحال** (١٩٠٨). عدد ٥٨٣١، ٢ تشرين الأول.
- **المشرق** (١٩٠٨). عدد ٩، أيلول.
- **المهاجر** (١٩٠٨). عدد ٣٧١، ٢٩ شباط.
- **المهاجر** (١٩٠٨). عدد ٣٨١، ٤ نيسان. عنوان المقال "الحرّية"، وقد طبع خطأ "الحربة".
- **المهاجر** (١٩٠٨). العدد ٤٠٥، ٢٧ حزيران.
- **الهدى** (١٩٠٨). عدد ١٣١، ٢٧ تموز.

- **الهدى** (١٩٠٨). عدد ١٣٤، ٣٠ تموز.

- **الهدى** (١٩٠٨). عدد ١٣٩، ٥ آب.

- **الهدى** (١٩٠٨). عدد ١٤٢، ٨ آب.

المراجع الأجنبية

–Ismail, Adel (1979). *Documents doplomatiques et consulaires relatifs à l'histoire du Liban et des pays du Proche-Orient du XVII siècle à nos jours*. Tome 18, Documents recueillis sous l'égide de Maurice Chéhab, Beyrouth: Éditions des oeuvres politiques et historiques.